



تقرير تلخيصي لعمل الكنيست
الـ ٢٠ في سنته الأولى
صفحة (٥) من ٦



معظم اليهود الأميركيين لا يشعرون
بالراحة تجاه إسرائيل والصهيونية
صفحة (٦) من ٦



نتيهاهو: أي حديث الآن عن مبادرة سياسية مع الفلسطينيين لا طائل منه!

* الجيش الإسرائيلي يعلن اكتشاف نفق هجومي من قطاع غزة إلى الأراضي الإسرائيلية وهدمه *



(الفب)

نتيهاهو يتراس اجتماعا حكوميا في الجولان، اول من أمس.

أعلن الجيش الإسرائيلي أمس، الاثنين، أنه اكتشف قبل عشرة أيام «نفقا هجوميا، يمتد من داخل قطاع غزة إلى الأراضي الإسرائيلية». وقال الجيش إنه منذ اكتشاف النفق عملت أليات هندسية عسكرية على استكشافه وهدمه من كلا جانبيه. وتحدثت أبناء في الأيام الماضية عن أن أليات عسكرية إسرائيلية توغلت في قطاع غزة.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مصدر رفيع في جهاز الأمن الإسرائيلي قوله إن النفق اكتشف في منطقة تقع بين الشريط الحدودي ومعسكرات للجيش الإسرائيلي وبلدات إسرائيلية، وكان يبعد مسافة تتراوح ما بين مئات الأمتار إلى كيلومتر عن كيبوتس «حوليت»، ولم يتمكن الجيش الإسرائيلي بعد من تحديد مسار النفق بشكل دقيق، لكن أفيد أنه يبدأ في الضواحي الجنوبية لمدينة غزة.

وبحسب الجيش الإسرائيلي تم حفر النفق على عمق كبير، ووصل هذا العمق في الأراضي الإسرائيلية إلى ٣٠ مترا. وزار رئيس أركان الجيش، غادي أيزنكوت، موقع النفق يوم الجمعة قبل الماضي.

وعقب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، على اكتشاف النفق بالقول «حققت دولة إسرائيل في الأيام الأخيرة اختراقا علميا في القدرة على اكتشاف الأنفاق، أهنت رئيس الأركان والجيش والشبابك ورجال الاستخبارات وخبراء التكنولوجيا بمناسبة تحقيق هذا الاختراق النوعي، والحكومة تصرف أموالا طائلة من أجل إحباط تهديد الأنفاق. هذه جهود متواصلة لا تنتهي بين لية وضحاها ونحن نبذل جهودا على هذا الصعيد وسنواصل القيام بذلك بشكل

يتحلى بالمثابرة والحزم. وسترد إسرائيل بقوة على أي محاولة تقوم بها حماس للاعتداء على جنودنا ومواطنينا. وإنني متأكد من أن حماس تدرك ذلك جيدا».

من جانبه، قال وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، إنه «ليست لدينا أوهام حيسال نوابيا حماس، ومنذ الفترة التي سبقت حملة الجرف الصامد وخلالها وبعدها، خصصنا جهودا كثيرة، تكنولوجية واستخبارية وعملائية، من أجل اكتشاف أنفاق في قطاع غزة. واكتشفنا على مدار هذه السنوات أنفاقا كثيرة، وواصل تركيز جهود كبيرة من أجل ذلك».

وتطرق نتنياهو خلال لقائه مع المراسلين السياسيين لوسائل الإعلام الإسرائيلية، أمس، إلى مواضيع أخرى، بينها الهبة الشعبية الفلسطينية، واعتبر أن بين أسباب اندلاعها «أقوال كاذبة ومتصاعدة في وسائل الإعلام العربية عشية الأعياد اليهودية في نهاية أيلول الماضي» وكاننا نسعى إلى تغيير الوضع القائم في جبل الهيكل (الحرم القدسي)، والمس بالاقصى وبناء الهيكل. وهذا الكذب انتشر وادى إلى تفجر موجة العنف هذه، وبعد ذلك جرت تفديته بكذبة أخرى مفادها أنه يتم إعدام أولاد».

وقال نتنياهو إن الخطر الآن هو أن تنفجر الأوضاع مجددا، وتشير تقديرات جهاز الأمن الإسرائيلي إلى أن الهبة الفلسطينية قد تتصاعد مجددا بسبب السماح للمستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين باقتحام الحرم القدسي خلال عيد الفصح اليهودي في نهاية الأسبوع الحالي.

من ناحية أخرى قال نتنياهو «اليوم من الصعب جدا البدء بمفاوضات لأن أبو مازن يتحدث عن استعداده للمفاوضات ولكنه يتهرب منها بصورة منهجية.

مقابلة خاصة مع الباحث المتخصص في العلاقة بين الجيش والمجتمع والسياسة

البروفسور ياغيل ليفي لـ «المنتهد الإسرائيلي»: في السنوات الأخير نشأ جيش إسرائيلي آخر في الضفة يختلف عن الجيش الرسمي!

كتب بلال ضاهر:

من المقرر أن تجري اليوم، الثلاثاء، تظاهرة كبيرة يبادر إليها اليمين الإسرائيلي من أجل التضامن مع الجندي الذي قتل الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف فيما كان جريحا وممددا على الأرض وعاجزا عن الحركة، في تل الرميدة في الخليل الشهر الماضي.

وأثبتت تشريح جثمان الشريف أن هذه الرصاصة التي أطلقت على رأسه من مسافة قريبة، كانت قاتلة وهي التي أدت إلى استشهاده.

وما حدث في إسرائيل حول هذه القضية هو أمر غير مأوف. فقد أطلق وزير الدفاع، موشيه يعلون، ورئيس أركان الجيش، غادي أيزنكوت، تصريحات تكاد تدنن الجندي، برغم أن هذه ليست المرة الأولى التي يجري فيها إعدام جريح فلسطيني ولا يشكل خطرا على أحد.

وكانت النيابة العسكرية أبلغت الجندي القاتل غداة جريمة إعدام الشريف بأنه مشتبه بالقتل العمد، لكن بعد مرور أيام قليلة أعلنت النيابة العسكرية نفسها أنه مشتبه بالقتل غير العمد، ولائحة الاتهام تضمنت هذه التهمة. حول هذه القضية ودلالاتها، أجرى «المنتهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع المحاضر في الجامعة المفتوحة الإسرائيلية والباحث المتخصص في مثلث العلاقات الجيش - المجتمع - السياسة، البروفسور ياغيل ليفي.

(*) «المنتهد الإسرائيلي»: هل خالف الجندي التعليمات العسكرية عندما أطلق النار على شخص جريح، ممدد على الأرض وعاجز عن الحركة؟ ليفي: «وفقا لفهمي للأمر فإن هذا الحدث يتناقض مع تعليمات إطلاق النار، لأنه كان هنا إطلاق نار موجه نحو إنسان لم يكن، على ما يبدو، قادرا على إلحاق أي أذى بالجنود، وإنما كان ينبغي معالجته».

(*) وقعت أحداث مشابهة، خلال الأشهر الماضية، وكان أحدها في يافا عندما أطلق شرطي النار على فلسطيني جريح بعد تنفيذ عملية طعن وقلته.

لماذا الضجة الحاصلة الآن؟

ولذلك فإن الحديث عن مبادرة سياسية يبدو لا طائل منه». وأضاف أنه في المقابل توسع إسرائيل علاقتها السرية مع دول عربية.

وحول تسليم مصر جزييتي تيران وصنافير إلى السعودية، قال نتنياهو «إنني أؤمن أنه بواسطة العلاقات الإقليمية هذه بالإمكان إحراز تقدم في المحور الفلسطيني أيضا، ولكن سيكون الأمر صعبا جدا بترتيب عكاس».

وتطرق نتنياهو إلى المحادثات الإسرائيلية - التركية حول المصالحة بين الجانبين، فقال إن هذه المحادثات تتقدم، وحول مطلب رفع الحصار عن غزة، الذي طرحته تركيا كأحد شروط تسوية الخلافات مع إسرائيل، قال نتنياهو «إننا نحافظ على سياستنا الأمنية فيما يتعلق بقطاع غزة وهي لن تتغير». وأضاف أن إسرائيل طرحت أيضا مطالب من تركيا، في إشارة إلى مطلب إغلاق مكتب حماس في تركيا، وقال إنه «إذا تم الاتفاق على هذا الأمر فإني أعتقد أن بإمكاننا الإعلان عن استئناف العلاقات».

وفي رده على سؤال حول الجندي الإسرائيلي اليور أزاريا، الذي أعدم الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل الشهر الماضي، وقدمت ضده لائحة اتهام بالقتل غير العمد، أمس، قال نتنياهو «أفترض أن ننظر نتائج المحكمة». وتعرض نتنياهو لانتقادات حول هذه القضية بسبب عدم إطلاقه تصريحات تدنن الجندي، كالتي أطلقها يعلون وأيزنكوت وتعرضا من جرائها لحملة تحريض ضدهما من جانب اليمين المتطرف. وكان نتنياهو هاتف والد الجندي وحاول طمأنته.

مجموعات، وبالإساس مجموعات في اليمين، بشكل أكبر أن الجيش يستند على المتطوعين لخدمته، وخاصة الوحدات القتالية، بحيث أن من يخدم فيه يجب أن يحصل على معاملة خاصة من الدولة. وهذا التحول مألوف في جيش يتحول من تجنيد الزماني عام إلى تجنيد الزماني انتقائي. وبإسهم هذه النظرة وبإسهم الأجراء العاملة التي ترى بالجيش نوعا من التطوع الذي يستوجب تعاملا خاصا من الدولة، نرى حملات شعبية غير مسبوقه في دعمها لهذا الجندي».

(*) هل ترى أنه يوجد هنا صدام بين الجيش والصهيونية الدينية؟ ليفي: «أرى أنه توجد توترات بين الجيش والصهيونية الدينية، وتوجد هنا، بالإساس، عملية نمو لجيشين (إسرائيليين). والجيش الذي يتطور في الضفة الغربية منذ عدة سنوات هو جيش مختلف عن الجيش الرسمي، بمعنى أنه صهيوني أكثر ويتم تفعيله بواسطة روح وشيفرة قومية أكبر، وهو متأثر من حاخامي الضفة الغربية ومن المستوطنين، وهو متداخل مع المستوطنين. والمستوطنون يشاركون فيه في إطار فرهم المحلية إلى جانب مشاركتهم الرسمية فيه. ونشأ هنا توتر بين هيئة الأركان العامة للجيش التي لديها منطق مختلف وأوامر ومحفزات مختلفة. وبين الجيش الذي يعمل في الضفة وهدفه الأول هو الدفاع عن المستوطنين. وهذا الجيش يعمل بموجب مبادئ ليست بالضرورة تتلاءم مع الجيش الرسمي. وهذا نوع من الصدام، ونراه في الأونة الأخيرة، وهو صدام بنوي أكثر من كونه أيديولوجيا».

(*) هل تعتقد أن الضغوط التي يمارسها اليمين تؤثر على قرار النيابة العسكرية، التي أعلنت في البداية أنها ستوجه تهمة القتل العمد للجندي وبعد ذلك أعلنت أنها ستوجه تهمة القتل غير العمد؟ ليفي: «أريد أن أؤمن أنها لا تؤثر وأنه توجد هنا اعتبارات قانونية».

(*) ما هي الاستنتاجات التي تستخلصها من كل هذه القضية؟ ليفي: «لقد قلت الاستنتاجين المركزيين، وهما ظهور جيش آخر في الضفة الغربية هو ليس الجيش الرسمي، والحملة الشعبية التي تطالب الدولة، بصورة غير مسبوقه، بأنماط جديدة من الدفاع عن الجنود».

كلمة في البداية

إرث زئيفي / إرث الصهيونية!

بقلم: أنطوان شلحت

تشهد إسرائيل منذ أكثر من أسبوع «ضجة إعلامية» تفجرت في إثر قيام قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية ببحث تحقيق اشتمل على شبهات قوية حول ارتكاب وزير السياحة الإسرائيلي السابق اللواء احتياط رجبعام زئيفي (الذي قتل على أيدي نشطاء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تشرين الأول ٢٠٠١) جرائم جنسية بحق نساء عملن تحت إمرته إبان خدمته العسكرية في قيادة الجيش الإسرائيلي، وحول ضلوعه في مخالفات جنائية أخرى، وفي قتل أسرى حرب قبل عشرات الأوامر.

وفي خضم ذلك تعالت أصوات قليلة طالبت بتجميد المفاعليات المقامة لتخليد ذكراه، في مقابل أصوات كثيرة رأت أن أعمال زئيفي وراثه «أبلغ» من أن تعكرها حتى شبهات كهذه. وكان زئيفي إلى حين مقتله أحد أبرز رموز اليمين المتطرف في إسرائيل، ودعا باستمرار إلى ترحيل الفلسطينيين عن وطنهم، ولذا خُلع عليه لقب «داعية الترانسفير».

وفي إسرائيل كان وما يزال هناك ميل عام إلى الترويج بأن سبب معارضة الحديث عن الترانسفير من طرف ساسة منتخبين في الأونة الأخيرة يعود إلى ما يسمى «الانزياح نحو اليمين» الذي شهده المجتمع الإسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية سنة ٢٠٠٠ وما تسببت به متربباتها من «ضرورة عودة الصهيونية إلى ذاتها وأصولها» كما لو أنها غادرتهما.

فمثلا أشار استطلاع للرأي العام أجري سنة ٢٠٠٢ ضمن «مشروع الأمن القومي والرأي العام الإسرائيلي» في «مركز يافه للأبحاث الاستراتيجية» في جامعة تل أبيب (أصبح لاحقا جزءا من «معهد أبحاث الأمن القومي»)، إلى أن مؤشرات الانزياح يمينيا تكمن ضمن أشياء أخرى في ازدياد تأييد الإسرائيليين لمشاريع حلول الترانسفير ضد الفلسطينيين، سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة أو داخل تخوم «الخط الأخضر»، حيث أبدى ٤٦ بالمئة منهم تأييدا لتطبيق الترانسفير ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وأبدى ٣٦ بالمئة تأييدهم لتطبيقه ضد الفلسطينيين في إسرائيل.

غير أن الأستاذ الجامعي الإسرائيلي أشير أريان أكد في حينه، أن هذا النمط من التفكير لدى الإسرائيليين إزاء الفلسطينيين ليس جديدا كل الجدة، فقد سبقه استطلاع آخر للرأي العام أجري سنة ١٩٩١ من الفصلية نفسها وأظهر أن نسبة تأييد الترانسفير ضد الفلسطينيين ليست أدنى كثيرا، حيث أبدى ٣٨ بالمئة من الإسرائيليين تطبيق الترانسفير ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وأبدى ٢٤ بالمئة تطبيقه ضد الفلسطينيين في إسرائيل. ولفت إلى أن سبب ذلك راجع، في جانب ما، إلى أن فكرة الترانسفير متصلة في تفكير الحركة الصهيونية، كما في ممارساتها الميدانية.

كذلك يورد الذين يعرون معارضة طرح فكرة الترانسفير إلى الوقائع التي تلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، أن من مؤشرات الانزياح يمينيا دخول الحزب الإسرائيلي الذي يتبنى علنا برنامج الترانسفير بزعامة الوزير المقتول رجبعام زئيفي كطرف فاعل في الائتلاف الحاكم الذي تزعمه أريئيل شارون سنة ٢٠٠١، ما أضفى شرعية علنية على هذا الموضوع.

غير أن زئيفي نفسه سبق له أن أكد أنه استقى فكرة الترانسفير من الآباء المؤسسين للحركة الصهيونية.

وفي واحد من مقالاته الكثيرة في هذا الشأن، وهو بعنوان «الترحيل من أجل السلام»، والذي نشره في صحيفة «هآرتس» في ١٧ آب ١٩٨٨، كتب زئيفي ما يلي:

«صحيح أنني أؤيد الترانسفير بحق عرب الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الدول العربية، لكنني لا أملك حق ابتكار هذه الفكرة، لأنني أخذتها من أساتذة الحركة الصهيونية وقادتها، مثل دافيد بن غوريون الذي قال من جملة أمور أخرى: إن أي تشكيك من جانبنا في ضرورة ترحيل كهذا، وأي شك عندنا في إمكان تحقيقه، وأي تردد من قبلنا في صوابه، قد يجعلنا نخسر فرصة تاريخية (مذكرات دافيد بن غوريون، المجلد الرابع، ص ٢٩٩). كما أنني تعلمت هذا من بيرل كتنسلون وأرتغر روبين ويوسف فايتس وموشيه شاريت وآخرين».

وقبل أقوال زئيفي هذه باكر من ثمانية أعوام المجر الوزير الإسرائيلي الأسبق والخبير العسكري الإسرائيلي هارون ياريف إلى وجود «خطة جاهزة» في الأدرج الإسرائيلية الحكومية لترحيل ٧٠٠ - ٨٠٠ ألف عربي، حين «تشأ الأوضاع الموضوعية لذلك».

وحرفيا قال ياريف في محاضرة ألقاها في «الجامعة العبرية» في القدس، في ٢٢ أيار ١٩٨٠ ما يلي: «هناك آراء تدعو إلى استغلال حالة الحرب من أجل ترحيل ما بين ٧٠٠ و ٨٠٠ ألف عربي... ولم تردده هذه الآراء على السنة المسؤولين فحسب، وإنما أيضا أعدت الوسائل اللازمة في سبيل تنفيذها!»

وإذا كان اعتراف زئيفي السالف بأن فكرة الترانسفير ليست من بنات أفكاره غير بليغ بما فيه الكفاية لإثبات عمق تغلغل الفكرة ورسوخها في منبت رؤوس حكام إسرائيل الصهاينة، فإن إثبات ذلك يمكن أن نستقره من نتاجات الوعي الجديد بحقيقة هذا الأمر، والذي يكتب يوفيا بعد يوم مزيدا من المناطق في أوساط عدد أكبر من المؤرخين والباحثين اليهود.

ولئن كان هذا الكلام يريده النفاذ إلى أشياء محدّدة فإنه يريد، وأكثر شيء، تأكيد خلاصة فحواها أن الترية الإسرائيلية على صعيد المسؤولين السياسيين والرأي العام الشعبي سواء بسواء، لديها من الجهورية ما يكفي لتقبل فكرة الترانسفير وعدم مضادتها، وأن من الناحية الأخلاقية إلى الأقل.

عند هذا الحد يكفي أن نستعيد، مرة أخرى، ما قاله زئيفي نفسه في هذا المضمار ضمن مقاله السالف ذكره: «[...] لقد زعموا أن هذه الفكرة (الترانسفير) غير أخلاقية، وبرأيي أنه ليست هناك فكرة أكثر أخلاقية منها. لأنها تحول دون وقوع الحرب وتمنع شعب إسرائيل الحياة. وإذا كانت هذه الفكرة غير أخلاقية فإن الصهيونية كلها وتجنسيتها خلال أكثر من مئة عام هما غير أخلاقيين. إن مشروع الاستيطان في أرض إسرائيل وحرب الاستقلال (١٩٤٨) خالفن بعمليات ترحيل العرب من قراهم، فهل كان هذا أخلاقيا ولم يعد كذلك الآن؟»

حصاد المشهد

مخطط جديد للمجلس الإقليمي "مطيه بنيامين":

٧٧ ألف مستوطن في منطقة "معاليه مخماش" حتى العام ٢٠٤٠

كشفت منظمة "يش دين" (يوجد قانون) لحقوق الإنسان أن المخطط الهيكلي لمستوطنة "مخماش مزراح"، الذي بادرت إليه شركة أمانا ويدفع نحو تنفيذها المجلس الإقليمي مطيه بنيامين ومديرية الاستيطان بدعم من وزير الدفاع الإسرائيلي، يسعى إلى تحويل منطقة المستوطنات معاليه مخماش، ريمونيم، بيساجوت وكوخاف يائير، الواقعة شرقي رام الله، إلى "ضاحية سكنية ذات مميزات ريفية وشبه مدنيّة يسكنها ٧٧ ألف نسمة" حتى العام ٢٠٤٠.

وأضافت أنه في إطار هذا المخطط تسعى الدولة لشرعنة البؤرة الاستيطانية غير القانونية متسببه داني.

وجاء في بيان خاص صادر عن "يش دين" الأسبوع الماضي:

يهدف المخطط الذي بادرت إليه أمانا في التسعينات ومز بعدة تغييرات، إلى خلق تواصل مدني من الجهة الشرقية لشارع ٦٠، على طريق ألون. وقد أقرّ مجلس التنظيم الأعلى للإدارة المدنية قبل عدة أشهر التقدم في المخطط الهيكلي الذي تعكف عليه مديرية الاستيطان، ويشتمل على خطة لتوسيع مكثف لمستوطنات المنطقة، وإقامة ما يقارب ٢٥٠٠ وحدة سكنية جديدة على مساحة ٧٩٠ دونمًا. المخطط مكون من عدة مراحل، سيتم فيها بناء مئات الوحدات السكنية في كل واحدة من مستوطنات المنطقة.

يسكن اليوم في المستوطنات الأربع وفي البؤرة الاستيطانية متسببه داني، حسب معطيات مكتب الإحصاء المركزي، نحو ٦٠٠٠ مستوطن. ويبلغ إجمالي عدد سكان المجلس الإقليمي مطيه بنيامين الذي تتبع له هذه المستوطنات وغيرها، حوالي ٥٥ ألف مستوطن. بمعنى، أن المخطط يقدر زيادة بأكثر من ٧٠ ألف مستوطن في المستوطنات الأربع والبؤرة المذكورة أعلاه، في غضون أقل من ٢٥ عامًا. أما بالنسبة لمعاليه مخماش، فالتقدير حسب المخطط هو أن يصل عدد سكانها إلى ٧٠٠٠ مستوطن في العام ٢٠٤٠. ويقدر المخطط أن الزيادة السكانية السنوية في التجمع الاستيطاني الجديد ستكون أعلى من الزيادة الحالية في بعض هذه المستوطنات وأعلى من المعدل السنوي في مستوطنات الضفة الغربية عمومًا.

وقدمت مديرية الاستيطان المخطط إلى مجلس التنظيم الأعلى الذي أقرّ أسس المخطط في جلسته المنعقدة في تشرين الأول ٢٠١٥. وذكر المبادرون للمخطط في الجلسة أن إمكانيات توسيع المستوطنات محدودة بسبب النقص في الأراضي "التابعة لمملكة الدولة أو لمملكة يهود". كما أشير إلى عدم وجود إمكانية تقريبيًا لتوسيع كوخاف يائير، ريمونيم وبيساجوت، ولذا فالاقتراح المطروح هو تحويل المخطط الهيكلي لمعاليه مخماش إلى مخطط إقليمي، لأن المستوطنة والبؤرة الاستيطانية المحاذية لها (متسببه داني) فيها "عرض كبير نسبيًا من أراضي الدولة".

في تشرين الثاني الأخير رفضت محكمة العدل العليا التماسا قدمته "يش دين" في العام ٢٠٠٩ باسم رئيس مجلس القرية الفلسطينية دير ديوان، طالبًا هدم مبنى أنشئ على أراض عامة للقرية. وقد رفضت المحكمة الالتماس بعد أن بدأت الدولة التقدم في شرعنة البؤرة الاستيطانية "متسببه داني". من ناحية أخرى قالت "يش دين" إنه إزاء التريض المتواصل ضد منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل، والذي يحرف النظار عن الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان، تدعو إلى العودة للحديث عن القضايا الأساسية. وتقدم منظمة "يش دين" اليوم، والأرقام، ملخص المخالفات التي تم ارتكابها بحق فلسطينيين على خلفية أيديولوجية خلال العام ٢٠١٥. وذلك وفق المعلومات التي جمعتها المنظمة خلال معالجتها الجارية للملفات.

وأضافت أنه في العام ٢٠١٥ وثقت "يش دين" ١٣٥ مخالفة بحق فلسطينيين على خلفية أيديولوجية، منها ٥٨ حادثة عنف و٣٩ حادثة انتهاك للممتلكات. ومن أصل الحوادث التي تم ارتكابها، وقعت ٢٧ حادثة داخل حدود البيوت والبلدات الفلسطينية، ومنها ٦ حوادث إضرام نار أو محاولة لإضرام نار في بيوت ماهولة يسكنها الفلسطينيون.

مركز عدالة: فقط ٤٦٪ من الوحدات

السكنية التي سوقتها دائرة أراضي إسرائيل

في ٢٠١٥ كانت مخصصة للبلدات العربية!

أصدر مركز عدالة القانوني لحقوق الفلسطينيين في إسرائيل تقرير يوم الأراض السئوي والذي يرصد فيه المناقصات الحكومية التي أصدرتها دائرة أراضي إسرائيل ووزارة البناء والإسكان في العام ٢٠١٥، مبيّنًا فيه استمرار وتصعيد السياسات العنصرية التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية والتي تسبب بشكل مباشر في تفاقم أزمة الأرض والسكن في القرى والمدن الفلسطينية داخل إسرائيل.

وجاء في التقرير أن فحص المناقصات الحكومية يؤكّد أن الأغلبية الساحقة من مناقصات تسيويق الأراضي ومساكن تخفيض أسعار البيوت، تخصص للمتجمّعات السكانية اليهودية أو المختلطة، بينما لا يُبدّل أي جهود لحل أزمة المسكن في ١٣٦ قرية ومدنية عربية يعيش فيها ٩١٪ من المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل.

وتشير المعلومات التي نشرها مركز عدالة في تقريره إلى أن ٤٦٪ فقط من الوحدات السكنية التي سوقتها دائرة أراضي إسرائيل في العام ٢٠١٥، كانت مخصصة للبلدات العربية التي يشكّل سكانها نحو ٢٠٪ من مواطني الدولة. فبينما سوّقت ٣٨٠٩٥ وحدة سكنية في التجمّعات اليهودية والمختلطة، لم تتسوّق إلا ١٨٣٥ وحدة سكنية في البلدات العربية. أما الوحدات السكنية التي تم تسويقها ضمن برنامج "السعر للسكان" - وهو برنامج من شأنه تخفيض أسعار البيوت - فلم تكن حصة البلدات العربية منها إلا ٢٥٪ فقط. وبينما سوّقت هذا البرنامج ٢٧٥٣٩ وحدة سكنية للتجمّعات اليهودية والمختلطة، سوّقت ٧٢٩ وحدة فقط للبلدات العربية. كما يشير التقرير إلى أن البلدات العربية حصلت على ٢ من ٢٠ مناقصة فقط لإقامة مناطق صناعية، و٥ من ٤٢ مناقصة فقط لإقامة مناطق تجارية.

ويتطرّق تقرير عدالة إلى البلدات القرية في قائمة "الأفضلية القومية" وهي مناطق تستحق دعماً حكوميًا يتراوح بين نسبة ٢٠٪ و ٧٠٪ من ميزانية تطوير المباني الجديدة في البلدات المدرجة في القائمة. وبينما لا تحتوي القائمة على أكثر من ٣ قرية عربية من أصل ٥٥٨ بلدة قرية مستحقة (أي نسبة ٥٪ فقط، وهي كلها مصنفة بالحد الأدنى من استحقاق الدعم)، فعلى أرض الواقع لا تحصل كل البلدات في القائمة على هذا الدعم. ففي العام ٢٠١٥ حصلت ٣٦٣ بلدة قرية على هذا الدعم، منها ٣ قرية عربية فقط - أي بنسبة ٠,٨٪.

واكد تقرير عدالة أن أزمة المسكن في القرى والمدن العربية ليست تحصيل حاصل الإخفاقات المصنعية أو الإهمال غير المتعمد من قبل سلطات الدولة، إنما هي نتيجة سياسة موجهة ومنهجية ترى، منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم، في المجتمع العربيّ مجتمعًا دنيلاً ومعاديًا، يتناقض جوهرياً مع أيديولوجيا تهويد الأرض الصهيونية. وعليه، فإن حلول أزمة المسكن في المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل لا يمكنها أن تكون عادلة أو ناجعة من دون إصلاح الفئب التاريخي المستمر بحق الشعب الفلسطيني، ومن خلال مواجهة شاملة وعميقة لهذا الفئب التاريخي على كل المستويات التاريخية المذكورة.



اليهود الروس: الهبوط إلى الواقع الاسرائيلي.

سلسلة تقارير تلفزيونية بعنوان «إسرائيليون مع وقف التنفيذ»:

١٥ بالمئة من اليهود الذين قدموا من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إلى إسرائيل غادروها وهاجروا إلى دول العالم المختلفة!

«لم نشعر يوماً بأننا جزء من المجتمع الإسرائيلي أو ننتمي إليه رغم مرور ٢٢ عاماً على تواجدها بين ظهرانيه منذ هجرتنا إلى إسرائيل»* «حركة جماهيرية تعدّ الشارع الروسي للانتخابات الإسرائيلية القادمة، لمصلحة حزب «إسرائيل بيتنا» وتؤكد في وثيقاتها التأسيسية: «الشيفرة الوراثية لليهود الروس فريدة من نوعها وتختلف عن الشيفرة الوراثية للإسرائيليين الآخرين جميعهم» و«دولة إسرائيل هي في الأصل والأساس مشروع اليهود الروس»

الجماعي، ثم الشعور بالوحدة، يفترض أن يؤديا إلى نشوء حراك احتجاجي جماعي يمثل نحو مليون إنسان». رغم أن الهدف الحقيقي الذي تسعى الحركة إلى تحقيقه ليس "تجنيد الجماهير الروسية في نشاطات احتجاجية شعبية وأخراجها إلى الشوارع، وإنما تكريس وتعميق الفهم بمدى الحاجة الماسة إلى وجود قائد قوي يمكنه العمل باسم هذه الجماهير الروسية، نيابة عنها ومن أجلها".

علاقة جنائية سابقة

ويوضح التحقيق أن ستة أشخاص يعملون بأجر هم الذين يقودون حركة "توراة إسرائيل الروسية" هذه ويتراهم شخص يدعى الكسندر غولدنشطاين، كان في السابق مالك موقع "إيزروس" (اختصار "إسرائيل - روسيا") ومرحزه قبل أن يباع هذا الموقع لمجموعة "يديعوت للاتصالات" (المملوكة لصحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية) قبل بضعة أشهر. ويضيف التقرير أن غولدنشطاين هذا، وموقعه المذكور أيضا، كانا جزءا من القضية الجنائية التي تورط فيها حزب "إسرائيل بيتنا" وكشف النقاب عنها قبل أشهر قليلة.

ونقل التحقيق عن صحيفة "ذي ماركر" أن الشرطة الإسرائيلية تحقق في شبهات جنائية تحوم حول تورط شخص يدعى ميخائيل بلوكوف، كان مستشارا إعلاميا لأفيغدور ليبرمان، في جرائم غسل وتبييض أموال. وبينما اخفت آثار بلوكوف هذا، وتثار شكوك في أنه قتل في ظروف غامضة في أوكرانيا، فقد تم إلقاء القبض على غولدنشطاين ووضع رهن الاعتقال حيث جرى التحقيق معه بشبهة التورط في الفضيحة الجنائية المشار إليها.

ويسجل التحقيق أن العلاقة بين موقع "إيزروس" وحزب "إسرائيل بيتنا" تتجاوز الشبهات الجنائية، بكثير. فالموقع معروف، بين رواده وجهاور واسع جدا، بأنه يشكل بوقا صريحا لهذا الحزب، يروج مواقفه السياسية ويسوّق أجنداته بصورة واضحة ومباشرة، من خلال تعاطفه الجلي مع أعضاء الكنيست من هذا الحزب وممثليه الآخرين ومنحهم "منصة حرّة". ويؤدي هذا الموقع مهمته هذه من خلال انتهاجه "طريقتين اثنتين: الأولى - توليد الشعور الدائم بالضحوية بين الجمهور الروسي في إسرائيل، والثانية - إظهار مدى حرص أعضاء الكنيست من هذا الحزب وممثليه في السلطات المحلية على متابعة مشاكل هذا الجمهور ومعالجتها".

أما التجديد الذي يلاحظه التقرير في سياق عمل حركة "توراة إسرائيل الروسية" فيتمثل في "الانتقال من الكلام الإنشائي على شبكة الانترنت (كما فعل الموقع المذكور) إلى العمل الميداني المباشر". وهو ما يمثل "ظاهرة جديدة في أوساط متحدثي الروسية في إسرائيل، إذ من المعروف أنهم لا يتميزون بالنشاط الميداني في ساحات المجتمع المدني"!

محاولات تموهية

منذ انطلاق حركة "توراة إسرائيل الروسية"، في شهر حزيران من العام الماضي، يجتهد القيومون عليها تموهيه هويتها وحقيقة انتمائها وارتباطاتها. ويبدلون محاولات عديدة في هذا الإطار ولهذا الغرض. وقد كانت أبرز هذه المحاولات، مبادرتهم إلى الاجتماع مع رؤساء قيادات جميع الأحزاب الإسرائيلية (اليهودية) "بغية عرض مشكلات الجمهور الروسي أمامهم ومطالبتهم بالعمل من أجل حلها".

وإلى جانب ذلك، تنظم الحركة ندوات ومؤتمرات جماهيرية عامة يشارك فيها متحدثون من قطاعات أخرى، غير الجمهور الروسي، رغم كون هذا الأخير هو "المصدر الأساس والعنوان الرئيس لهذه النشاطات".

وإلى جانب هذه النشاطات، تدير هذه الحركة "معهد دراسات إسرائيل الروسية" الذي يجري وينشر أبحاثا حول أوضاع المهاجرين الروس في إسرائيل، تولت إجراءها كلها، حتى الآن، د. د. إيلانه براديتس - يالوف، التي عملت في السابق صحافية لفترة قصيرة في القناة التلفزيونية الروسية، في إسرائيل (RTV) ثم مستشارة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لشؤون المهاجرين الروس بين العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢.

الأخيرة للكنيست الإسرائيلي والتي تمخضت عن تراجع حاد جدا في قوة حزب "إسرائيل بيتنا" برزامة ليبرمان (وهو الأساس بين المهاجرين الروس)، إذ خسر ٧ مقاعد برلمانية فهبط من ١٣ مقعدا في الكنيست الـ ١٩ إلى ٦ مقاعد في الكنيست الـ ٢٠. وأوضح التحقيق أن خمسة فقط من بين المقاعد التي فاز بها هذا الحزب في الانتخابات الأخيرة كان مصدرها أصوات المهاجرين الروس، وهي تعادل نحو ١٥٠ ألف صوت، بينما بلغ العدد الإجمالي لأصحاب حق الاقتراع من بين هؤلاء نحو ٧٥٠ ألف ناخب، وهو ما شكل صدمة كبرى بالنسبة لهذا الحزب وقياداته، وعلى رأسها بالطبع ليبرمان نفسه.

وفي أعقاب ذلك، قرر ليبرمان "العودة إلى الجذور" (الروسية) التي شكلت المصدر الأساس (والوحيد تقريبا) لفتهو السياسية منذ بدايات طريقه، وذلك على الرغم من أن النصف فقط من عدد أعضاء الكنيست الذين فاز بهم حزبه في الانتخابات الأخيرة هم من المهاجرين الروس.

ويعيد التحقيق التذكير بأن حزب "إسرائيل بيتنا" لا يزال، رغم تراجعهم الحاد، القوة السياسية المهيمنة بين المهاجرين الروس في إسرائيل، "لكنها هيمنة في خطر"، خاصة وأن هذا الحزب يفتقر إلى جيل جديد من القيادات السياسية وهو مرهون، بالكامل تقريبا، بشخص ليبرمان نفسه.

وحيال ذلك، ظهرت في "الشارع الروسي" في إسرائيل هذه "الحركة الجماهيرية" الجديدة، بعد ثلاثة أشهر من ظهور نتائج الانتخابات الأخيرة للكنيست الإسرائيلي، حركة "توراة إسرائيل الروسية".

وقد أنشأت هذه الحركة موقعا لها على شبكة الانترنت "مقرباً جدا من حزب إسرائيل بيتنا ومن أفيفغور ليبرمان شخصيا"، كما أقامت لها "معهد أبحاث" يشوبه الكثير من الغموض وتقوم حوله علامات سؤال كثيرة، لكنهما (الموقع والمعهد) يوفران أماكن وفرص عمل كثيرة لأشخاص مقرّبين من ليبرمان ومرتبطين به، بينما يلبف الغموض مصادر دخلهما وتمويلهما "التي تأتي، في جها، من تبرعات خفية من خارج البلاد" وتقوم هذه الحركة بتنظيم نشاطات جماهيرية مختلفة، تشمل مظاهرات واعتصامات ومؤتمرات يشارك فيها "الجمهور الروسي" الذي يلتقي، خلال هذه النشاطات وعلى هامشها، مع رؤساء أحزاب سياسية (يهودية) مختلفة ممثلة في الكنيست، في مقدمتها بالطبع حزب "إسرائيل بيتنا".

وترفع هذه الحركة شعارا مركزيا هو الذي يشكل الرسالة المركزية من طرفها وهي: أن "الجمهور الروسي بحاجة إلى قائد قوي يستطيع إنقاذهم وتخليصهم من أزماتهم وحل مشاكلهم"!

وعلى الرغم من تأكيد معد التحقيق أن ليس ثمة طريقة يمكن من خلالها إثبات حقيقة أن الحركة تتلقى تعليمات مباشرة من ليبرمان شخصيا، إلا أنه يضيف القول إن "جميع الرموز والإشارات، العلاقات الشخصية، توقيت انطلاق هذه الحركة، المكانة التي يتمتع بها ممثل حزب إسرائيل بيتنا في الحركة وفي مجمل نشاطاتها وكذلك الرسائل التي تبثها هذه الحركة - جميعها، بدون استثناء، تقدم خدمة سياسية واضحة لشخص واحد بعينه هو: وزير الخارجية السابق، المستوطن في مستوطنة "نوكديم"، أفيفدور ليبرمان"!

الهدف المعلن: "رفع الوعي بقضايا

الجمهور الروسي"!

وينقل التحقيق عن مؤسسي هذه الحركة ورؤسائها قولهم إن هدف الحركة المركزي هو "تشكيل جسم إسرائيلي عام يعمل على رفع وعي المجتمع الإسرائيلي بقضايا تتم جمهور متحدثي الروسية في إسرائيل"، لكن "نشاطات الحركة في الميدان تثبت أن التصريحات شيء والواقع شيء آخر". كما يؤكد التحقيق، ذلك أن ماهية "التوراه" (النظرية) التي تتبناها هذه الحركة، كما يمكن الاستدلال عليها من وثائقها التأسيسية، نشاطاتها الميدانية وتصريحاتها العامة، يمكن إيجازها بعنصرين اثنين مركزيين، كما يحددهما التحقيق الصحفي: الأول - أن اليهود الروس (المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إلى إسرائيل) "هم اليهود الحقيقيون، العرق الأرقى، الأفضل والأكثر ذكاء وحكمة". والثاني - رغم تفوقهم، يتعرضون في إسرائيل للإهانة والاضطهاد!

وتبني الحركة على أن "هذين العنصرين وما يولدان من شعور بالغين

نحو خمس اليهود الذين هاجروا من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إلى إسرائيل خلال سنوات التسعين الأولى هاجروا منها إلى دول مختلفة في أنحاء العالم - هذا ما يبيّنه الحلقة الأولى من سلسلة تقارير تلفزيونية أعدتها القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي وبدأت بثها مساء يوم الأحد الأخير، أول من أمس، تحت عنوان "إسرائيليون مع وقف التنفيذ".

وتضمنت الحلقة الأولى من هذه السلسلة لقاءات مع يهود روس هاجروا من إسرائيل إلى كندا ويؤكدون خلالها: "لم نشعر يوما بأننا جزء من المجتمع الإسرائيلي أو ننتمي إليه، رغم مرور ٢٢ عاماً على تواجدها بين ظهرانيه، منذ هجرتنا إلى إسرائيل".

وكان أكثر من مليون إنسان قد هاجروا إلى إسرائيل من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في إحدى أكبر عمليات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وذلك في بدايات انهيار الاتحاد السوفيتي وفي أعقابها وإعادة تقسيمه إلى دول قومية مختلفة في سنوات التسعين الأولى من القرن الماضي.

وقالت إحدى اليهوديات الروسيات التي هاجرت من إسرائيل إلى كندا: كنت في السادسة من عمري حين وصلت إلى إسرائيل. ورغم أنني حاولت، بكل قوتي، الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، إلا أنني بقيت على الدوام "الطالبة الروسية"، ثم "المعلمة الروسية"؛ وأضافت: "حينما غادرنا جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق كان يحدونا أمل كبير بأننا نتوجه ونأتي إلى دولة يهودية للجميع، لكن خيبة أمل عميقة أصابتنا حيال عدم استيعابنا في المجتمع الإسرائيلي على قدم الاحترام والمساواة"!

وبينت الحلقة الأولى من سلسلة التقارير التلفزيونية هذه أن مئات العائلات من المهاجرين الروس، وخاصة من الأزواج إشابة، هاجرت من إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، بعدما خدم أفرادها في الجيش الإسرائيلي، عملوا في مجالات مختلفة وتزوجوا وأنشأوا عائلات "لكننا بقينا نشعر بأننا غير منتمين إلى المجتمع الإسرائيلي حقا وبأننا لسنا جزءا طبيعيا منه"!

وفي المعطيات الرسمية، أن ١٥٪ من مجموع المهاجرين الروس إلى إسرائيل ضمن موجة الهجرة المذكورة قد غادروها مهاجرين إلى دول مختلفة في أنحاء العالم.

ورسم روين بروفمان، مؤلف كتاب عن الهجرة الروسية إلى إسرائيل بعنوان "المليون الذي غيّر وجه الشرق الأوسط"، ملامح عامة للروس الذين هاجروا من إسرائيل فقال: "التزاوج (الصفة التي تطلق على اليهود الذين يغادرون إسرائيل ويهاجرون منها) هم في سن ٣٠ عاما، بالمتوسط، متعلمون ومثقفون لا يجدون لهم مكانا في إسرائيل"؛ وأضاف: "ثمة للإسرائيليين القدامى ما يشدهم إلى هنا ويبقيهم في البلاد، وهو ما ليس متوفرا للمهاجرين الروس".

تحقيق: "حركة جماهيرية تعدّ

الشارع الروسي للانتخابات"!

على صعيد آخر، كشف تحقيق صحفي نشر في أحد المواقع العبرية في إسرائيل مطلع الشهر الجاري عن "حركة جماهيرية" تأسست بعيد الانتخابات الأخيرة للكنيست الإسرائيلي (في ١٧ آذار ٢٠١٥) تنشط في "إعداد الشارع الروسي (في داخل إسرائيل) للانتخابات البرلمانية القادمة"!

وقال التحقيق إن هذه الحركة، التي تطلق على نفسها اسم "توراة إسرائيل الروسية"، تجمع تبرعات مالية كبيرة "غامضة" من خارج البلاد، من دول مختلفة، تنظم نشاطات ميدانية واسعة وتعرض "أجندة سياسية تخدم حزب إسرائيل بيتنا، برزامة أفيفدور ليبرمان"!

وتنطلق نشاطات هذه الحركة وأهدافها، وفق ما كشف تحقيق موقع "عدالة محلية" (سيحاه مكويمت) العبري، من "وثيقة تأسيسية" ورد في إحدى فقراتها النص التالي: "الشيفرة الوراثية (الجينية) ليهود الاتحاد السوفيتي السابق فريدة من نوعها وتختلف عن الشيفرة الوراثية لجميع الإسرائيليين الآخرين"؛ وتضيف: "دولة إسرائيل، في الأصل والأساس، هي مشروع وضعه، بادر إليه ونفّذه يهود روسيا، فقد كان الصهيونيون الروس مسبقين في وضع وتحديد أهداف الصهيونية، قبل أن يعرض ثيودور هرتسل فكرته بشأن دولة اليهود على العالم، بكثير"!

ويشير التحقيق إلى أن انطلاق هذه الحركة جاء فور ظهور نتائج الانتخابات

ما هي المصالح التي تحكم العلاقات الحميمة بين إسرائيل وأذربيجان؟

الرئيس الأذربيجاني يصف هذه العلاقات بأنها «تحالف إستراتيجي»* تحليلات أمنية: إسرائيل ترى في أذربيجان سوقا مهمة لبيع السلاح

أحواض بناء السفن في حيفا على منافس فرنسي لبناء ١٢ زورقا لصالح خفر السواحل الأذري، وتبلغ قيمة هذه الصفقة ربع مليار دولار، وهناك عامل آخر في العلاقات الأذرية - الإسرائيلية يتعلق بتدهور العلاقات الإسرائيلية - التركية، إذ ينظر الأذريون إلى تركيا على أنها "أمة شقيقة" ولا تقيم علاقات مع أرمينيا، وامتناع إسرائيل عن الاعتراف بإبادة الأرمن على أيدي الأتراك إبان الحرب العالمية الأولى، يعود بين أسباب أخرى إلى علاقاتها الإستراتيجية مع أذربيجان.

وأحد أهم المصالح الإسرائيلية في هذه العلاقة هو أن أذربيجان هي جارة وخصم في الوقت نفسه لإيران، وتشكل بالنسبة لإسرائيل "بابا خلفيا" إلى إيران، علما أن أغلبية الأذريين ينتمون إلى المذهب الشيعي، وتوجد لأذربيجان حدود طويلة مع إيران، إضافة إلى حدودها مع روسيا وأرمينيا وجورجيا.

وكتب ميلمان أنه "موجب تقارير نشرت في وسائل إعلام أجنبية، فإنه تعمل في أذربيجان محطة كبيرة للموساد، وتستغل الحدود المشتركة مع إيران من أجل مراقبة مجرى الأمور في الجمهورية الإسلامية". وكان متحدثون إيرانيون قد اتهموا أذربيجان بأنها تسمح للاستخبارات الإسرائيلية بتنفيذ عمليات تجسس، بما في ذلك تنصت ومراقبة، وقبل أكثر من عام قالت وسائل إعلام إيرانية إن طائرة من دون طيار من صنع إسرائيلي كانت في مهمة تصوير ومراقبة في الأجواء الإيرانية وسقطت في الأراضي الإيرانية. لكن الحكومة الإسرائيلية تلتزم الصمت حيال هذه التقارير ولا تعقب عليها.

وأضاف ميلمان أن السفير الإسرائيلي في باكو، آرثور لانك، التقى مع السفيرة الأميركية في باكو، آن درس، في العام ٢٠٠٧. وخلال هذا اللقاء أطلع لانك نظيرته الأميركية على لقاء بين علييف ووزيرة الخارجية الإسرائيلية في حينه، تسيبي ليفني، على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في سويسرا. وقال لانك إنه يوجد بين إسرائيل وأذربيجان اتفاق تعاون أمني، وإن مستشار علييف، الذي وصل إلى إسرائيل حينذاك لغرض العلاج الطبي، استغل الزيارة وأجرى محادثات أمنية مع نائب وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه، إفرام سنيه، ومع مندوب عن الموساد.

وكشفت أجهزة الأمن الأذرية، في العام ٢٠٠٩، خطة للاستخبارات الإيرانية بالتعاون مع حزب الله اللبناني تهدف إلى تنفيذ عمليات مسلحة ضد السفارة الإسرائيلية ومؤسسات يهودية في باكو، بحسب ميلمان. وأشار هذا المحلل الإسرائيلي إلى أن هذه الخطة كانت جزءا من مجهود بذلته إيران وحزب الله في أنحاء العالم يرمي إلى الرد على مقتل القيادي العسكري في حزب الله، عماد مغنية، وكانت إسرائيل قد اغتالت مغنية في دمشق، في العام ٢٠٠٨، بواسطة تفجير في سيارته، ووفقا للأنباء التي تردت حينذاك فإن الموساد نفذ عملية الاغتيال بالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي.آي.إيه).

ولم تخرج هذه الخطة إلى حيز التنفيذ، بعد أن تم إحيائها على أثر معلومات نقلها الموساد إلى الاستخبارات الأذرية. وتمكن قسم من العملاء الإيرانيين من الفرار والعودة إلى إيران، لكن تم اعتقال قسم منهم، وأشار ميلمان إلى أن التحقيقات مع المعتقلين كانت مشتركة وأجراها ضباط في الموساد والاستخبارات الأذرية.



تنتياهو مع الرئيس الأذربيجاني الهام علييف على هامش مؤتمر دافوس مطلع العام الحالي.

تبدى اهتماما بصفقة كهذه، وتمارس الولايات المتحدة ضغوطا على علييف من أجل إبرام الصفقة مع الشركة الأميركية، لكن النشرة الفرنسية قالت إن ثمة أفضلية للصناعات الجوية الإسرائيلية على منافساتها، لأنها الأولى التي قدمت عرضا للقمر الاصطناعي وأيضا بسبب العلاقات الوطيدة مع إسرائيل.

إضافة إلى ذلك، فإن النشرة الفرنسية أفادت أيضا بأن أذربيجان تفضل

على أن إسرائيل ترى في أذربيجان سوقا هامة لبيع السلاح، ويبدو أن لهذه العلاقات أهمية خاصة. فقد ذكرت نشرة "انتلجنس أولاين" الفرنسية، قبل ستة أشهر، أن الصناعات الجوية الإسرائيلية تسعى إلى بيع أذربيجان قمرًا اصطناعيا لأغراض التجسس بـ ١٥٠ مليون دولار، وهذا لا يشمل تكلفة إطلاقه ومحطة أرضية. ووفقا للنشرة الفرنسية، فإن هناك ثلاث شركات أخرى، أميركية وفرنسية ويابانية،

اشدت مؤخرا النزاع المسلح بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناغورنو كاراباخ، وهو جيب في أذربيجان تسكنه أغلبية ساحقة من الأرمن، ويطالب بالانفصال والانضمام إلى أرمينيا. ولا يزال هذا النزاع دائرا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي السابق قبل ٢٤ عاما، ورغم البعد الجغرافي بين منطقة هذا النزاع وإسرائيل، إلا أن الأخيرة طرف فيه بشكل معين، كما أنها تعتبر أن لها مصلحة في استمراره.

وترتبط إسرائيل وأذربيجان بعلاقات متينة جدا، بدأت بعد فترة قصيرة من إعلان أذربيجان عن استقلالها في العام ١٩٩١، وبمرور السنين تحسنت هذه العلاقات، لدرجة أن الرئيس الأذربيجاني، الهام علييف، يصفها بأنها "تحالف إستراتيجي"، وكانت وفاق ويكيليكس قد كشفت اقتباسا على لسان علييف في برقية أرسلت من السفارة الأميركية في باكو، وقال فيها إن "العلاقات المتبادلة بين أذربيجان وإسرائيل هي أشبه بجبل جليدي، تسعة أعشاره موجودة تحت سطح البحر".

وكشف النقاب، خلال الأسبوع الماضي، عن جانب من هذه العلاقات الحميمة، بعد أن نشرت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية صورة لطائرة بدون طيار من طراز "هاروب" من إنتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية. وتتميز هذه الطائرة بأنها "انتحارية" وموجهة عن بعد وتتفجر على هدفها.

ووفقا لتقارير نشرت في الصحافة الإسرائيلية، في الأسبوعين الماضيين، فإن إسرائيل تدعم أذربيجان في حربها ضد أرمينيا والانفصاليين في ناغورنو كاراباخ. وهذا الموقف الإسرائيلي نابع من مصالح متعددة ومتبادلة في العلاقات الإسرائيلية - الأذرية.

فقد تحولت أذربيجان في السنوات الأخيرة إلى مزودة النفط الرئيسة لإسرائيل، وذلك من خلال أنبوب يمر عبر جورجيا وتركيا. وتأمل أذربيجان، ولا يخفى ذلك مسؤولون في العاصمة باكو، بأن تستخدم إسرائيل في المستقبل أنبوب النفط المذكور من أجل أن تضخ الغاز الطبيعي الذي تستخرجه من البحر المتوسط.

الأمر الثاني هو أن أذربيجان تشتري كميات كبيرة من السلاح من إسرائيل، وهي ثاني أكبر مستورد للسلاح الإسرائيلي بين دول آسيا بعد الهند. وتشتري أذربيجان من إسرائيل طائرات من دون طيار ومنظومات دفاع جوي، ولا توجد مصلحة لإسرائيل في حل النزاع في ناغورنو كاراباخ كي لا تفقد زوبنا غنيا لصناعاتها العسكرية وتحافظ على علاقات مع أذربيجان، حسبما أكد الصحافي أنشيل بيير في صحيفة "هارتس" قبل أسبوعين، وتشير التقديرات إلى أن أذربيجان اشترت سلاحا من إسرائيل بمليارات الدولارات.

ومن أجل صيانة هذه العلاقات تجري زيارات متبادلة ولقاءات على مستوى وزراء بين الدولتين، والتقى الرئيس الإسرائيلي السابق، شمعون بيريس، مع علييف في العام ٢٠١٢، كما أن وزير دفاع إسرائيليين على الأقل زارا باكو، هما بنيامين بن إيلعازر وموشيه يعلون.

وزار يعلون باكو قبل عام ونصف العام للمشاركة في معرض للسلاح وكان فيه جناح إسرائيلي. والتقى يعلون خلال هذه الزيارة مع نظيره الأذري ووزير الخارجية والرئيس علييف، ورافق يعلون رئيس دائرة المساعدات الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، شيماعيا أفيالي، الأمر الذي يدل، وفقا للمحلل الأمني في صحيفة "معاريف"، يوسي ميلمان،

الكنيست أنهى دورته الشتوية دون أزمة في ائتلاف حكومتها نتنياهو الهش!

الائتلاف يبدو متماسكا مقابل معارضة متناقضة متناحرة في ما بينها* الائتلاف يناور بين ثلاثة وحتى أربعة معسكرات في المعارضة تزيد الفجوة بين الائتلاف والمعارضة في عمليات التصويت* منافسو هيرتسوغ يعدون له محكمة ميدانية قبل بدء التحقيق في شبهات فساد

أو في أحسن الأحوال يُعد "بمينا معتدلا"، وراح بعض المحللين الإسرائيليين إلى حد القول إن كحلون قد يكون سدا في وجه القوانين المتعارضة مع الديمقراطية، مثل تقويض حركة الجمعيات الحقوقية، وضرب صلاحيات الجهاز القضائي، وخاصة المحكمة العليا، ولكن على أرض الواقع، وباستثناء الاعتراض على ضرب جهاز المحاكم ومكانتها، فإن كتلة "كولانو" مشاركة كليًا في جميع القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع، بما في ذلك كل نهج الاستيطان والاحتلال.

وهذا يعني أن الائتلاف القائم يرتكز كله على اليمين المتشدد، وهذا يعزز أكثر من تماسكه، وحتى الآن لا تظهر تصدعات في الائتلاف من شأنها أن تقود إلى حله، إلا إذا نشأ مستقبلا ما هو غير منظور حتى الآن، أو إذا قرر طرف ما في الائتلاف فتح الملفات الخلافية.

في الشهر الأخير ظهرت معلومات تدل على محاولات لتوسيع الائتلاف القائم، وأولها كان تصريح أفيغدور ليرمان، بأنه تلقى توجهًا من زعيم حزب "شاس" آرييه درعي، بالانضمام إلى الائتلاف، وكان واضحا من لهجة ليرمان الاستخفاف بالطلب، وكما يبدو لحسابات ليرمان المستقبلية، وعزمه على استرداد بعض قوته البرلمانية التي فقدها في الانتخابات الأخيرة.

ولاحقا قال وزير المالية كحلون إنه في الأسابيع الأخيرة جرت اتصالات بين حزبي "الليكود" و"العمل"، لضم الأخير مع تحالفه "المعسكر الصهيوني"، إلى الائتلاف القائم، إلا أنه وحسب كحلون، فإن الإعلان عن وجود شبهات بالفساد ضد هيرتسوغ أوقف هذه الاتصالات، التي بلغت إلى حد كتابة مسودة اتفاق، وبغض النظر عن مدى دقة المعلومات، التي لم يفصح أي شخص من الحزبين، فإن البرنامج الجديد الذي تبناه حزب "العمل"، بشأن الضفة الفلسطينية المحتلة، من شأنه أن يفتح الأبواب أمام تحالفه في أي ائتلاف، ومع أشد الأحزاب يمينية.

لكن مع صدور تصريح كحلون صدرت أصوات في حزب "العمل" و"المعسكر الصهيوني"، تعلن معارضتها للانضمام إلى ائتلاف نتنياهو، ونخص بالذكر، تسيبي ليفني، زعيمة حزب "الحركة" الشريك في "المعسكر الصهيوني"، والنائب القوي في حزب "العمل" إيتان كابل، وبالإمكان القول، إن احتمال توسيع الائتلاف من خلال "المعسكر الصهيوني"، باتت معدومة أكثر من ذي قبل، على ضوء الشبهات ضد هيرتسوغ، والأهم من حزب "العمل" سيجته نحو انتخابات داخلية لرئاسة وهيئات الحزب، سيستخدم تاريخها في جلسة المجلس المركزي للحزب في منتصف أيار المقبل.

والاحتمال شبه الوحيد القائم لتوسيع الائتلاف، هو ضم كتلة "يسرائيل بيتينو"، فهذه الخطوة تبقى أقل "كلفة" للائتلاف، ولكن حتى الآن يبدو أن ليرمان متمسك بموقفه بشأن عدم الانضمام.

العامة، وبعض القوانين، ومن بينها القوانين المتعلقة فقط بالجانب الديمقراطي، الذي سيطال الشارع اليهودي، مثل سلسلة القوانين التي تهدف إلى محاصرة الجمعيات الحقوقية، ولكن هذه الكتلة بغالبيتها تضم لكافة القوانين العنصرية التي تستهدف الفلسطينيين وحدهم، وحال وضعية المعارضة اشتدت أيضا على ضوء نهج حزب "العمل" الذي يقود كتلة "المعسكر الصهيوني"، خاصة بعد تبني ما أسماه "حلا مرحليا" للضفة المحتلة، يجعلها مجموعة كانتونات محاصرة، ومنقطعة عن بعضها، إضافة إلى أن رئيس حزب "العمل" يتسحاق هيرتسوغ صعد خطابه اليميني، خاصة في الأشهر الستة الأخيرة.

ونضيف إلى عوامل ضعف المعارضة القائمة عاملا جديدا، وهو شبهات الفساد التي تحوم حول هيرتسوغ ذاته، وفي صلبها تلقي أموال غير مشروعة لتمويل حملته الانتخابية، بما فيها حملة حزبه، إذ أن عددا من منافسيه على رئاسة الحزب، استلوا سيوفهم، وبتاتوا يطالبونه، بتعايير مخففة، بالجلوس جانبا، ما يوحي بخلق حالة من البلبلة في قيادة الحزب، وانشغالها في شؤونها الداخلية، ما يضعفها أكثر في الشارع.

وما يجمع "المعسكر الصهيوني" و"يوجد مستقبل" أيضا، هو انضمام الكتلتين إلى هجوم أحزاب اليمين على نواب القائمة المشتركة، التي تمثل فلسطيني الداخل، في حين طال هجوم حزب "العمل" أيضا، حزب "ميرتس" اليساري الصهيوني، الذي بقي الكتلة الصهيونية الوحيدة، التي يتطابق نهج تصويتها مع القائمة المشتركة في جميع القوانين ذات الصبغة السياسية والعنصرية والمناهضة للديمقراطية.

بناء على هذا المشهد القائم، فإن الائتلاف الحاكم مستفيد من هذا التناسر في المعارضة، وأيضا التواطؤ معه في الكثير من القوانين، ذات الصيغة العنصرية والمناهضة لحل الصراع، وأيضا في قضايا اقتصادية، مثل مسألة احتكار الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط، فكتلتا "يسرائيل بيتينو" و"يوجد مستقبل"، متفقتان مع الخط الذي يقوده نتنياهو، بتوسيع نطاق الاحتكار والامتيازات للشركات الضخمة المشتركة.

وخلال الدورة الشتوية، اصطدم الائتلاف ثلاث مرات بواقع أغلبيته الهشة، الأولى كانت باسقاط قانون يعنى بأحد جوانب حقوق المرأة، وكان قانونا بمبادرة أحد النواب مدعوما من الحكومة، ولم يعبر القراءة التمهيدية. والثاني كان قانونا سقط بتعادل الأصوات للقراءة الأولى، ويرفع من مكانة المحاكم العسكرية أمام المحاكم المدنية. والحالة الثالثة كانت في قانون إقصاء النواب، ولكن هذا القانون صودق عليه بالقراءة الأولى، ولكن بأغلبية دون ٦١ نائبا، كما ورد سابقا هنا.

تماسك الائتلاف واحتمالات توسيعه

في قاموس السياسي الإسرائيلي الحالي، فإن حزب "كولانو" بزعامه وزير المالية موشيه كحلون، يعد ضمن ما يسمى "الوسط"،

المتوسط، يوم ٢٧ آذار الماضي، شن وزراء ونواب في الائتلاف هجوما كاسحا على المحكمة العليا، وبزعم نتنياهو ذاته ووزيرة العدل أيبيلت شكيد، وخلق هذا الهجوم جدلا واسعًا في الحلبة الإسرائيلية، وقد عجز كحلون عن معارضته للهجوم على المحكمة العليا، ما يؤكد أكثر الخلاف المركزي في هذه النقطة، التي أدرجها نتنياهو ضمن برنامجه الانتخابي، ونضيف إلى هذا، الخلاف العقائدي حول ما يسمى بـ "قانون القومية"، أو "قانون إسرائيل دولة الشعب اليهودي"، وقوانين دينية تتعلق بالإكراه الديني وسطوة المتدينين على الكثير من نواحي الحياة، ولكن ليس فقط أن الائتلاف تجنّب هذه القوانين الخلافية، بل أيضا بادر وزير المالية كحلون إلى إزالة ما كان يعد لغما في طريق عمل الائتلاف، إذ أعلن أنه لن يقود إلى أزمة في الائتلاف الحاكم، على خلفية معارضته لاعداد ميراثية مزدوجة للعامين المقبلين، وأنه سيسجل تحفظه، وفي ذات الوقت أن يعرقل ما يسعى له نتنياهو.

معارضة مفككة

في الحساب الجاف نقول إن الائتلاف الحكم يرتكز على ٦١ نائبا من أصل ١٢٠، بمعنى ٦١ نائبا مقابل ٥٩ نائبا، وفي ظروف عادية ما كانت أي حكومة ستصمم طويلا، خاصة في وضعية تركيبة الكنيست في كل واحدة من الولايات البرلمانية منذ العام ١٩٩٦ ولاحقا، بمعنى حينما بدت التركيبية مشرذمة، تغيب عنها الكتل الضخمة.

لكن على أرض الواقع، فإن المعارضة لا يوجد ما يوحدّها، بل هي متناحرة، وأولها الكتلة الأبرز في هذا المجال، "يسرائيل بيتينو"، بزعامه أفيغدور ليرمان، فهذه الكتلة كان من المفترض أن تكون ضمن الائتلاف الحاكم، وتضمن له استقرارا لولاية برلمانية، إلا ليرمان اعترض على الاتفاقيات التي أبرمها حزب "الليكود" مع كتلتي "الحريديم"، كونها نقضت كل القرارات والقوانين التي أقرت في الحكومة السابقة، وهدفت إلى تقليص ميزانيات مؤسسات "الحريديم".

ثم راح ليرمان يصعد خطابه ضد الحكومة في مسارين، الأول حول أداء بنيامين نتنياهو ضد الفلسطينيين، إذ يطالب بضربات أشد على الضفة والقطاع وضد فلسطيني ٤٨، وثانيا، ضد أحزاب "الحريديم" والميزانيات التي يحصلون عليها، وبذلك يخاطب ليرمان جمهورا من اليمين المتشدد يعتبر "الحريديم" كمن يبتزّون الموازنة العامة ويعتاشون على النفقات، ويريد ليرمان من هذا، ضمان جمهور مصوتين جدد له في الانتخابات المقبلة، بعد أن خسر الكثير من قوته البرلمانية في الانتخابات الأخيرة، إلا أن ليرمان وكتلته يصمرفان كنواب احتياط للائتلاف الحاكم، إذ أنها يدعمان إما بالتصويت المباشر أو بالخروج من قاعة الكنيست، لدى التصويت على كافة القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع.

أما كتلة "يوجد مستقبل" بزعامه وزير المالية السابق يائير لبيد، فإنها قلما تتجنّد للتصويت بشكل جماعي ضد الحكومة، باستثناء الموازنة

كتب برهوم جرابيسي:

أنهى البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) في نهاية آذار دورته الشتوية، وهي الثانية المتتمة لعام برلماني أول، لحكومة بنيامين نتنياهو، وخلافا للتوقعات، فإن الائتلاف الحاكم، ذا الأغلبية الهشة، ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، نجح في اجتياز الدورة من دون أزمات تذكر؛ وذلك لسببين مركزيين: أولهما، أن الائتلاف تجنّب معالجة مشاريع القوانين الخلافية داخل الائتلاف، وثانيهما أن المعارضة البرلمانية ليست موحدة، وهي مقسمة لثلاثة معسكرات، وحتى ربما أربعة معسكرات، يناور بينها الائتلاف في كل عمليات التصويت البرلمانية.

الأسبوع الأخير للكنيست، تلقى الائتلاف جرس إنذار من نائبين من حزب "الليكود" رفضا للمشاركة في عمليات التصويت المختلفة، ومن بينها مشروع قانون يجيز إقصاء نائب عن كامل الولاية البرلمانية، وهو قانون يستهدف النواب العرب، وقد احتج النائبان أبراهام نفوسا (من أصل أيووبي)، وداني بيطان وكلاهما من حزب "الليكود"، على تراجع حكومتها عن التزامها باستقدام أيووبيين من المجموعة المسمى "الفلاشمورا"، وهم من أصول يهودية، ولكنهم تنصروا وهم أقارب لعائلات يهودية موجودة في إسرائيل.

ومنع هذا "التمرد" المحدود من وصول الأغلبية لقانون الإقصاء إلى ٦١ نائبا، وهو العدد الذي قال عنه المستشار القانوني للحكومة إنه مفضل أن يكون، كون القانون تعديلا لقانون أساس. وقررت كتلة الليكود معاقبة النائبين برمانهما من تقديم مواضيع للبحث ومشاريع قوانين في الدورة الصيفية المقبلة، وهذه الحادثة العابرة، هي نموذج لما قد يواجه الائتلاف لاحقا في محبات سياسية واقتصادية مختلفة، خاصة إذا كان فيها مكاسب حزبية لواحدة أو أكثر من الكتل البرلمانية المشاركة في الائتلاف.

وهذا ما يعرفه الائتلاف، ولهذا فإنه حتى الآن تجنّب الدخول في مشاريع قوانين وقرارات لا إجماع حولها في الائتلاف، وتعد قضايا خلافية، تهدد تماسك الائتلاف، وكثنا في العدد السابق قد استعرضنا أبرز هذه القوانين، ومن أهمها ما يطعم له بنيامين نتنياهو وحزبه الليكود، وتحالف المستوطنين "البيت اليهودي"، وكتلتا المتدينين المترمّتين (الحريديم) "شاس" و"يهדות هتوراة"، وهي تلك التي تقوض صلاحيات المحكمة العليا، وبشكل خاص سحب صلاحياتها بنقض قوانين وقرارات المحكمة الكنيست، ويعترض على هذا حزب "كولانو" بزعامه وزير المالية موشيه كحلون.

ولم يطرح الائتلاف هذه القوانين، رغم أنها مشمولة ضمن اتفاقيات الائتلاف بين الليكود والكتل المؤيدة، بسبب اعتراض "كولانو"، إلا أنه في أعقاب صدور قرار المحكمة العليا، الذي نقض بندا مركزيا في اتفاقية احتكار حقول الغاز التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض

”المشهد“ الاقتصادي

موجز اقتصادي

ارتفاع مداخيل الضرائب عن سقفها بنسبة ٦ ٪

سجلت مداخيل الضرائب في الربع الأول من العام الجاري ٧٢ر٦ مليار دولار، وهو ما يعادل وفق سعر الصرف الحالي (٣٨ شيكل للدولار)، حوالي ١٩ر١ مليار دولار. وهذا أكثر بنسبة (٥٪) مقارنة عما كان في نفس الفترة من العام الماضي- ٢٠١٥. وقد أدت هذه الجباية إلى فائض في خزينة المالية سترفع تقديراتها أكثر لاحقاً. ٣٩٥ مليون دولار.

وكانت وزارة المالية قد رفعت في الأسابيع القليلة الأخيرة تقديراتها لإجمالي مداخيل الضرائب للعام الجاري، بحوالي ١٥٥ مليون دولار، بعد أن كانت التقديرات الأولى تقل بقليل عن ٧٣ مليار دولار، إلا أن مصادر مسؤولة في وزارة المالية قالت لوسائل إعلام محلية، إن الارتفاع في الربع الأول من العام الجاري يدل على أن جباية الضرائب ستواصل ارتفاعها في العام الجاري وبنسبة متوقعة ٦٪. وبناء عليه فإن وزارة المالية سترفع تقديراتها أكثر لاحقاً. وفي سياق جباية الضرائب، قال تقرير جديد لسلطة الضرائب إن الحجم الإجمالي لضرائب العقارات سجل في العام الماضي ٢٠١٥ ارتفاعاً بنسبة ٣٣٪، وبلغ حجمها الإجمالي حوالي ٤ر٨ مليار دولار، بزيادة حوالي ١ر٩ مليار دولار عما كان في العام ٢٠١٤. ويعود هذا حسب التقرير إلى ارتفاع حاد في الإقبال على البيوت الجديدة. وبلغت نسبة ضرائب العقارات ٦ر٧٪ من إجمالي الضرائب العام في ٢٠١٥.

٩٠ ألف سيارة جديدة خلال ثلاثة أشهر

سجلت مبيعات السيارات الجديدة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري ذروة غير مسبوقة في تاريخ بيع السيارات في إسرائيل، إذ تم بيع ٩٠ ألف سيارة جديدة، بزيادة بنسبة ١٠٪ عن نفس الفترة من العام الماضي- ٢٠١٥. وهذا يعني أن بيع السيارات كان بمعدل ٣٦٠ ألف سيارة في العام الكامل، في حين أنه في العام الماضي ٢٠١٥ تم بيع ما يزيد عن ٢٥٥ ألف سيارة، وهذا كان في حينه ذروة غير مسبوقة، ولكن وتيرة البيع خلال السنة تشهد صعوداً وهبوطاً، وبيع السيارات الجديدة يسجل أعلى نسبه في الربعين الأول والأخير من كل عام.

وحسب القائمة الدورية، التي نشرها وكلاء بيع السيارات، فقد واصلت شركة يونداي في احتلال المرتبة الأولى ببيعهـا ١٣٣٠ سيارة خلال ٣ أشهر، وتليها كايا- ١١ ألف سيارة، ثم تويوتا- ١٠ آلاف سيارة، وسكودا- ٧١٥٠ سيارة، ومازدا- ٦٤٠٠ سيارة، وميتسوبيشي- ٤٥٠٠ سيارة، ونيسان- ٤٢٠٠ سيارة، ورينو- ٢٩٠٠ سيارة، وسوزوكي- ٢٨٥٠ سيارة، وسيات- ٢٧٥٠ سيارة.

وحسب تقرير اقتصادي، فإن خزينة الدولة من الضرائب ستسجل زيادة ملحوظة هذا العام من الارتفاع الحاد في بيع السيارات، ففي العام الماضي سجلت مداخيل الضرائب من بيع السيارات ١٠ مليارات شيكل، وهو ما يعادل ٢ر٦ مليار دولار.

كحلون يستقدم ست شركات بناء عالمية

أقر الطاقم الوزاري المقلص لشؤون السكن، الذي يرأسه وزير المالية موشيه كحلون، مشروع قرار يقضي باستقدام حتى ست شركات بناء عالمية، بموجب اقتراح مقدم من كحلون، والشخص الثاني في حزبه ”كولانو“ وزير البناء والإسكان يوفاف غالانت.

وبموجب القرار، فإن على كل واحدة من الشركات التي سيتم السماح لها بالمشاركة في طعّات مشاريع بناء، أن تشغل لديها حتى ألف عامل، وحسب فإن الهدف من هذا الإجراء هو اتساع مجال المنافسة في الطعّات لتخفيض الأسعار، وأيضاً من أجل استحضار تقنيات حديثة، من شأنها أن تقلص كلفة العمل، وهذا أحد المأخذ على شركات البناء الإسرائيلية، التي يقال إنها ما تزال مختلفة كثيراً، في السباق التكنولوجي العالمي. وبحسب إحصائيات جديدة، فإنه يعمل في قطاع البناء الإسرائيلي حالياً ٢٢٣ ألف عامل، ١٧٥ ألفاً من بينهم هم من حاملي الجنسية الإسرائيلية، وحسب تقديرات سابقة فإن غالبية هؤلاء من فلسطينيي ٤٨. كذلك هناك ٤١ ألف عامل فلسطيني من الضفة المحتلة، وآف ٧ عامل أجنبي يعملون فعلاً في قطاع البناء، من أصل ٢٠ ألف عامل يجوز لشركات البناء استقدامهم، وهذا يعد أقل عدد في العقدين الأخيرين، إذ في سنوات سابقة بلغت أعداد العمال الأجانب حتى ٧٠ ألفاً، خاصة في الفترة التي كان الاحتلال يمنع دخول العمال من الضفة.

انخفاض بنسبة ٢١ ٪ في مبيت السياح الأجانب

قالت تقارير اقتصادية إن معطيات السياحة إلى إسرائيل تزيد من القلق، على ضوء الانخفاض الحاد في عدد ليالي مبيت السياح الأجانب بنسبة ٢١٪ في شهر شباط الماضي، مقارنة مع نفس الشهر من العام ٢٠١٤. وبحسب تقرير لاتحاد الفنادق، فإن عدد ليالي مبيت السياح الأجانب في الفنادق في شهر شباط الماضي سجل ارتفاعاً بنسبة ٤٪، مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي- ٢٠١٥. إلا أن العام الماضي لا يعد مقياساً، لأنه كان تحت تأثير العدوان على قطاع غزة، في صيف العام ٢٠١٤، إذ امتدت آثار العدوان إلى قطاع السياحة إلى العام ٢٠١٥، وزاد عليه في الأشهر الثلاثة الأخير من العام الماضي اندلاع العبة الفلسطينية.

غير أن ما ”انقذ“ الفنادق الإسرائيلية، وفق تعبير التقرير، كانت السياحة الداخلية، إذ سجل المبيت في الفنادق ارتفاعاً بنسبة ٨٪، مقارنة مع ذات الشهر من العام ٢٠١٥. ورغم ذلك فإن هذا بقي أقل بنسبة ٥٪ عما كان في نفس الشهر من العام ٢٠١٤.

خفضت وزارة المالية الإسرائيلية في تقريرها الصادر في الأيام الأخيرة، تقديراتها للنمو الاقتصادي في العام الجاري، إلى نسبة ٢ر٨٪، بدلا من نسبة ٣ر٢٪ في تقديرات سابقة. وذلك في حين قال تقرير آخر إن معدل أسعار المواد الغذائية في السوق الإسرائيلية ما زال أعلى بنسبة ١٠٪ من المعدل القائم في دول منظمة OECD. وقد فاجأ التضخم المالي في شهر آذار الماضي، إذ لأول مرة يسجل تراجعاً وكان بنسبة ٢ر٠٪. ليكون التضخم قد تراجع في الربع الأول من العام الجاري بنسبة ١٪. وقالت وزارة المالية إن التضخم الإجمالي للعام الجاري سيبقى ”سلبياً“ للعام الثالث على التوالي. ويقول التقرير الدوري لوزارة المالية إن النمو الاقتصادي سيسجل هذا العام ارتفاعاً بنسبة ٢ر٨٪، بعد أن كانت التقديرات السابقة تتحدث عن ٢ر٩٪. وقبل هذا في سياق العام ٢٠١٥، كان يجري الحديث عن نمو بنسبة ٣ر٢٪، وقيل عامين جرى الحديث عن نمو اقتصادي في العام الحالي يفوق ٣ر٥٪. إلا أن كل تقارير العام الماضي وحتى الآن تواصل تخفيض توقعاتها لارتفاع النمو بشكل دائم برغم المستوى المتدني للطبالة، والزيادة في جباية مداخيل الضرائب.

وكان النمو قد سجل في العام الماضي، وفق حسابات نهائية في وزارة المالية ومكتب الإحصاء المركزي، ارتفاعاً بنسبة ٢ر٥٪. ويعد هذا النمو الأدنى منذ العام ٢٠١٠، إذ أن النمو سجل في العام ٢٠٠٩ نسبة ١ر٣٪، بفعل انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الإسرائيلي، وسبق هذا نمو تراوح سنوياً ما بين ٤ر٨٪ وحتى ٥ر٣٪ في العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠٠٨. كما أن النمو سجل في العام ٢٠١٠ نسبة ٥ر٥٪، وفي ٢٠١١ نسبة ٥٪، وفي ٢٠١٢ انخفض إلى ٢ر٩٪، ثم ارتفع في العام ٢٠١٣ إلى ٣ر١٣٪، وفي العام ٢٠١٤ بلغ النمو ٢ر٦٪.

وتطابق تقديرات وزارة المالية عن العام الجاري تقديرات بنك إسرائيل المركزي، إلا أن وزارة المالية تتوقع ارتفاع النمو في العام المقبل بنسبة ٣٪، مقابل ٣ر٢٪ في توقعات بنك إسرائيل، أما منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، فإن تقديراتها تشير إلى ارتفاع النمو في الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة ٣ر٢٪ في العام الجاري وفق تقديرات نشرتها في شهر تشرين الثاني الماضي. إلا أن تقديرات OECD، كغيرها من الأطر العالمية، نابعة من التقارير الإسرائيلية الرسمية، مع تعديلات طفيفة، ما يعني أن منظمة OECD قد تخفض هي أيضاً تقديراتها للنمو الإسرائيلي في تقريرها المقبل، وسبقها بذلك في نهاية الأسبوع الماضي صندوق النقد الدولي، الذي خفض تقديرات النمو في الاقتصاد الإسرائيلي للعام الجاري، إلى المستوى الذي أعلنته وزارة المالية وبنك إسرائيل- ٢ر٨٪.

ويقول التقرير إن ”الأحداث الأمنية والاجتماعية التي تواجهها إسرائيل في الأشهر الأخيرة، قد أوقفت التراجع المستمر في حجم الصرف الحكومي، وانخفض العبء الضريبي“. ورغم ذلك، فإنه لا يتوقع أن تؤثر هذه التغييرات

على الموازنة العامة للعام الجاري، لأن التقديرات التي بنيت على أساسها ميزانية ٢٠١٦، جرى طرحها في شهر أيلول من العام الماضي، وهي قريبة جداً من تقديرات الوزارة الجديدة، وأبقت الوزارة على توقعات عجز مالي في الموازنة بنسبة ٢ر٨٪ من حجم الناتج العام، وهو أقل من التقديرات السابقة- ٢ر٩٪.

وتتوقع وزارة المالية أن يسجل الاستهلاك الفردي في العام الجاري ارتفاعاً بنسبة ٤ر٣٪، بعد أن سجل في العام الماضي ارتفاعاً بنسبة ٤ر٤٪. في حين سيسجل الصرف العام ارتفاعاً بنسبة ٣ر٣٪، وهي نسبة شبيهة بارتفاع العام الماضي، بنسبة ٣ر١٪.

وفي ما يتعلق بسوق العمل، فإن وزارة المالية تتوقع أن تراوح نسبة البطالة عند نسبتها في العام الماضي- ٥ر٣٪، على أن تهبط في العام المقبل، ٢٠١٧، إلى نسبة ٥ر٥٪. ولكن الوزارة تنبه إلى ارتفاع نسبة الجمهوريين اللذين لا ينخرطان بالقدر الكافي في سوق العمل، وهما جمهور المتدينين المتمزتين ”الحريديم“، والجمهور العربي، وبالأساس النساء العربيات. ويقول التقرير إن هذا الارتفاع سيخلق مصاعب أمام قطاع التقنيات العالية. إلا أنه على أرض الواقع، فإن هذا القطاع يضع حواجز كثيرة أمام انخراط العرب خريجي الجامعات والكليات، وحسب تقارير فإن حوالي ٧٠٪ من خريجي التقنيات العالية العرب إما أنهم لا يعملون في مجال اختصاصهم، أو أن الوظائف التي تولوها أقل من مستوى مؤهلاتهم الأكاديمية.

التضخم السلبى

وتتوقع وزارة المالية في تقريرها المذكور أن يسجل التضخم المالي الإجمالي في العام الجاري تراجعاً بنسبة ٣ر٠٪. ليكون هذا العام الثالث على التوالي الذي يسجل فيه التضخم تراجعاً، أو ما يسمى ”تضخماً سلبياً“. وكان التضخم المالي، في العام الماضي ٢٠١٥، قد تراجع بنسبة ١٪، وهذا العام الثاني على التوالي الذي يسجل فيه التضخم تراجعاً. ويقول تقرير المالية إن ٢ر٠٪ من أصل تراجع التضخم، ناجم عن انخفاض أسعار الوقود، التي ساهمت في انخفاض أسعار منتوجات أخرى، وفي العام الماضي- ٢٠١٤، تراجع التضخم بنسبة ٢ر٠٪، وأول كان تضخم ”سلبياً“ شهده الاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠٠٣ بنسبة ١ر٩٪، وكان نتيجة حالة ركود اقتصادي شديد، وفي العام ٢٠٠٦، تراجع التضخم ثانية بنسبة ٢ر٠٪، ولكن كان ذلك مؤشراً انتعاش.

وفي سياق متصل، سجل التضخم المالي في شهر آذار الماضي مفاجأة بتسجيله لأول مرة تراجعاً، وكان التراجع بنسبة ٠ر٢٪. ليكون التضخم قد تراجع في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري (الربع الأول) بنسبة ١٪، فعادة يسجل التضخم في شهر آذار من كل عام ارتفاعاً مع بدء موسم الربيع على صعيدي الخضراوات والفاواكه، والألبسة والأحذية، إلا أن ما حصل في

التقرير السنوي لبنك إسرائيل:

النمو المنخفض ناجم عن تأثيرات خارجية ومحلية

***التقرير يلخص النشاط الاقتصادي للعام ٢٠١٥* الصادرات الصناعية لم تشهد أي زيادة منذ العام ٢٠١٢**

مستوى المعيشة يرتفع ببطء وبوتيرة تزيد الفجوة مع معدل دول OECD*نتنياهو هو يقرأ التقرير بتفاؤل

الأسباب الموضوعية التي تجعل نسب انخراط النساء العربيات في سوق العمل أضعف من شرائح أخرى بين الجمهور، وبشكل خاص عدم فتح مناطق وأماكن عمل في البلديات العربية.

”تفاؤل“ نتنياهو

في تعقيبه على تقرير بنك إسرائيل المركزي، قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ”إن نسبة التوظيف في الاقتصاد الإسرائيلي هي كاملة ووصلت نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها التاريخية، وهذه هي أخبار سارة، ونتيجة لذلك تزايدت الأجور بشكل ملموس في القطاعات المختلفة، وارتفعت أجور أفراد الشرطة بنسبة ٣٠٪ إلى ٥٠٪ مقارنة بأجرهم الأساس. كما تزايدت أجور جميع المواطنين الإسرائيليين، وهذا هو أمر مهم. نرى أيضاً انخفاضاً محدوداً في مؤشر اللامساواة، وما يزال أماننا الكثير من العمل للقيام به في هذا السياق ولكن بشكل عام هذه هي أخبار سارة“.

وتابع نتنياهو قائلًا إن ”مفتاح المستقبل منوط بالنمو. يجب أن ندرك ما الذي نريد تحقيقه في الميزانيات والخدمات وتحسين البنى التحتية، كل هذه الأمور المهمة بالنسبة للمواطن محتاج للنمو“.

واعتبر نتنياهو في تعقيبه أن التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع الصين من شأنه أن يساهم في النمو الاقتصادي، إذ حسب قوله فإن في تلك الاتفاقية احتمالات كبيرة لزيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الصين، وقال إنه تجري محادثات مع اليابان حول اتفاقية تصنف إسرائيل كشريكة تجارة ذات أفضلية، بموازاة عمل الحكومة الإسرائيلية ككل على فتح المزيد من الأسواق الآسيوية أمام البضائع الإسرائيلية، حسب قوله.

ويقول نتنياهو ”إن أحد الأسباب لعدم قيام الاقتصاد الإسرائيلي باستنفاد قدراته بشكل كامل هو البيروقراطية الزائدة، التي تؤدي إلى تزايد الأسعار بالنسبة للمواطن، والحكومة ستتخذ سلسلة من القرارات التي ستبسط الأنظمة كثيراً“.



ترجمة: سلافة حجاوي

صدر عن «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

في غربة الوطن

تحرير: روضة كناعنة وإيزيس نصير

وزارة المالية الإسرائيلية تخفض توقعات النمو للعامين الجاري والمقبل

***التوقعات الجديدة للنمو ٢ر٨٪ وقبل عام كانت النسبة ٢ر٢٪*الوزارة تتوقع تضخماً “سلبياً“ للعام الثالث على التوالي*تضخم آذار يفاجئ**

ويسجل لأول مرة تراجعاً*انخفاض أسعار المواد الغذائية في العامين الماضيين بنسبة ٤٪ لكن تبقى أعلى من معدل الأسعار في دول OECD بنسبة ١٠٪*

الشهر الماضي، بموجب ما أعلنه مكتب الإحصاء المركزي في نهاية الأسبوع الماضي، قد قلب التقليد القائم، بفعل تراجع أسعار الكثير من الخدمات والسلع، وأبرزها استمرار انخفاض أسعار الوقود، وانخفاض أسعار المواد الغذائية.

ومع تراجع التضخم في آذار يكون التضخم قد تراجع للشهر الخامس على التوالي، وهو الشهر السابع الذي يتراجع فيه التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، التي تراجع التضخم الإجمالي فيها بنسبة ٠ر٧٪.

أسعار المواد الغذائية

ويقول تقرير آخر لوزارة المالية إن أسعار المواد الغذائية انخفضت في السوق الإسرائيلية في العامين الماضيين ٢٠١٤ و٢٠١٥، في حين أن أسعار المواد الغذائية في دول منظمة OECD ارتفعت في الفترة ذاتها بنسبة ٤٪، وهذا ما قلص الفجوة في الأسعار بين الجانبين، من ١٦٪ في العام ٢٠١١ إلى نسبة ١٠٪ في العام ٢٠١٥.

وفي تقديرات وزارة المالية يتبين أن أسعار الأغذية ستواصل انخفاضها أيضاً في العام الجاري، في أعقاب القرار بزيادة كميات استيراد المواد الغذائية، المعفية من الجمارك، لزيادة المنافسة في الأسواق. ورغم هذا الانخفاض، فإن الجمهور في إسرائيل ما زال يشعر بالأسعار المرتفعة للمواد الغذائية، وفق ما جاء في التقرير، لأنها ما تزال أعلى بنسبة ١٠٪ عن أسعار OECD. وهذه النسب تأخذ بعين الاعتبار مستويات المداخيل والأجور في كل واحدة من الدول.

وقالت الوزارة إنه في العام المقبل ٢٠١٧ ستدخل إلى حيز التنفيذ سلسلة إجراءات أخرى للتخفيض الجمركي على المواد الغذائية، وزيادة الكميات المستوردة، مقابل تعويض المزارعين. ويشمل هذا زيادة كميات استيراد البيض، الأمر الذي أثار غضب أصحاب مزارع الدجاج، فشرعوا في الأيام الأخيرة بسلسلة نشاطات احتجاجية، لكون هذا سيؤدي إلى تخفيض الأسعار، ما يضر بمدخلاتهم.

ويقول التقرير إن خفض أسعار المواد الغذائية لم يصل بعد إلى قطاع اللحوم، إذ أن أسعار اللحوم الطازجة واصلت ارتفاعها. فبعد أن انخفضت الأسعار في العام ٢٠١٤ بنسبة ٥٪، فقد سجلت في العام الماضي ٢٠١٥ ارتفاعاً بنسبة ١١٪.

وفي حين تعزو جهات إسرائيلية رسمية ارتفاع أسعار اللحوم إلى احتكار سوق اللحوم على يد شركتي ”تنخفا“ وعائلة ذباح العربية من قرية دير الاسد (الجليل)، إلا أن هناك عوامل أخرى تساهم في ارتفاع أسعار اللحوم بنسب عالية جداً، وأولها شروط ”الحلال“ وفق الشريعة اليهودية، التي ترفع أسعار اللحوم بما بين ٢٠٪ وحتى ٣٠٪، وبالأساس في ما يخص الشروط التي تفرض على أسعار اللحوم المجمدة المستوردة في موطنها.

جمعية حقوق المواطن: تشريعات ومبادرات تشريعية غير ديمقراطية عديدة تشكل خطراً على «الديمقراطية الإسرائيلية»

أجرت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل تلخيصا لعمل الكنيست الـ ٢٠ في سنته الأولى، حتى انتهاء دورته الشتوية للعام الجاري ٢٠١٦، ونشرت نتاجه في تقرير خاص أصدرته في نهاية آذار الأخير عنوانه الأبرز هو: تشريعات ومبادرات تشريعية غير ديمقراطية عديدة تثير قلقا عميقا وجديا في ما يتصل بمسألة “الديمقراطية الإسرائيلية” ومستقبلها.

ويوضح التقرير أن هذا المنحى ليس جديدا ولم يظهر في الكنيست الحالي (الـ ٢٠) بالذات، بل هو مستمر منذ بضع سنوات ويلازم الكنيست في دوراته الأخيرة، غير أن الجديد في الأمر هو التفاقم الحاد والخطير الذي تشهده هذه الظاهرة، وخاصة خلال السنة الأخيرة، في الدورة الشتوية الأخيرة.

ويؤكد تقرير جمعية حقوق المواطن أن انتهاك “منتخب الجمهور” المستمر للمنظومة الديمقراطية وقيمهها، والذي يؤدي إلى إضعافها وتآكلها، يمس بصورة حادة بوقف الجمهور الواسع حيال القيم الديمقراطية، حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، ناهيك عن الموقف حيال السلطات المركزية المختلفة، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى إضعاف البنى والآليات الديمقراطية المعمول بها في الدولة. وتقول الحامية ديبى غيلد - حاوية، المسؤولة عن دفع السياسات والتشريعات في جمعية حقوق المواطن، والتي أشرفت على إعداد التقرير وكتابته: “نحن نشهد سيرورة يمكن أن تؤدي في النهاية إلى هدم المنظومة كلها وتدميرها. وحتى إذا لم تنتج جميع المبادرات التشريعية ولم تبلغ المحطة التشريعية الأخيرة التي تضيفها قانونا إلى سجل القوانين الإسرائيلي في نهاية المطاف، فإن ثمة ضررا جديا يترتب عليها ويحقق على صعيد ما يمكن وصفه بالردع في المجتمع الإسرائيلي وهو ما يتمثل في ضرر جسيم للأقلية العربية، المحكمة العليا، النيابة العامة لمنظمات حقوق الإنسان، لوسائل الإعلام، للحياة الأكاديمية ومؤسساتها وللفنانين والمبدعين”.

وتضيف: “الدفاع عن الدولة وعن أمن مواطنيها، والذي يمثل الحجة الظاهرة لهذه المبادرات التشريعية، يجب أن يتم بصورة تناسبية، مناسبة ولائقة بحيث لا يتم تقييد حقوق أساسية أو سلبها إلا في حالات استثنائية جدا، كما ينص عليه القانون القائم”.

حصن الديمقراطية -

مهدد الخطر عليها!

وتثير قلقا خاصا في هذا السياق، كما يؤكد تقرير جمعية حقوق المواطن، حقيقة أن الحلبة المركزية التي يجري فيها وعليها هذا التعدي اللفظ والخطير على المنظومة الديمقراطية وقيمها والمس بقواعد اللعبة الديمقراطية هي حلبة الكنيست، برلمان الشعب وبيت منتخب، الذي يفترض أن يشكل قلب النظام الديمقراطي، رمز الديمقراطية الإسرائيلي وحصنها المنيع. فالنصريحات والتصرفات التي تصدر عن مسؤولين رفيعين في القيادة السياسية الإسرائيلية، وخاصة منهم الأعضاء في الكنيست، لها إسقاطات وانعكاسات بعيدة الأثر على مجمل الجمهور في إسرائيل، على آرائه ومواقفه في ما يتصل بموضوعات ديمقراطية مركزية، مثل حقوق الإنسان، حقوق الأقليات السياسية، الاجتماعية والإثنية وغيرها.

فخلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك في دورة الكنيست الأخيرة، تواجه قواعد اللعبة الديمقراطية الأساسية تحديا خطيرا، كثيرا ما يصل إلى أقصى حد ممكن. المقومات الأساسية للمنظومة الديمقراطية - فصل السلطات، احترام السلطات المختلفة ووظائفها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، المحافظة على حقوق الإنسان وحماتها، بما فيها الحق في المساواة، الحق في حرية التعبير والاحتجاج- كبح طغيان الأغلبية، استخدام الوسائل المترتبة على مفهوم “الديمقراطية الدفاعية” - هذه، جميعها، تخضع لتفسيرات مفرضة ومغالطة، تم إلى تقييض منهجي. وتشمل الممارسات غير الديمقراطية والمعادية للديمقراطية تشريعات ومبادرات تشريعية عديدة ترمي إلى إسكات الآراء المختلفة والنقد الجماهيري والطنع في شرعية الخصوم السياسيين، الأقليات (على اختلافها) ومنظمات حقوق الإنسان، بما ينطوي على محاصرة أصحاب المواقف والتوجهات السياسية المختلفة عن مواقف وتوجهات الأغلبية السياسية و”غير المقبولة” عليها، فضلا عن المس الحاد والخطير بالحقوق المدنية والسياسية للمواطنين بوجه عام، وللذين ينتمون إلى الأقليات بوجه خاص، ناهيك عن تصوير مجموعات الأقليات في المجتمع الإسرائيلي وكأنها عدو للدولة، ما يوفر شرعية للمس بها وبحقوقها، السياسية والمدنية.

وتختلف أشكال تمظهر هذه المبادرات وانعكاساتها وتتعدد، وهي تشمل: مقترحات قوانين تمس بحقوق الإنسان الأساسية التي تشكل أركان النظام الديمقراطي ودعاماته الأساسية، وفي مقدمتها حرية التعبير والاحتجاج السياسي والمساواة أمام القانون: الهجوم الكلامي اللفظ والباشعر على أعضاء الكنيست ممن يمثلون رأي الأقلية في هذه المرحلة، محاولة المس بالنشاط الشرعي والقانوني والحيوي الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان والتغيير المجتمعي ومحاولة الطعن في شرعيتها ونزعها عنها، إلى جانب محاولة المس بالحياة الأكاديمية ومؤسساتها وبفضاء العمل والإبداع الفني والثقافي الحر.

وتكمن خطورة هذا كله في ما يسببه من ضرر لمبادئ النظام الديمقراطي الأساسية في إسرائيل: المس المستمر والمترامح بحرية الرأي، حرية التعبير والاحتجاج، بكرامة الإنسان وحقه في المساواة، بحرية الانظام والتنظيم، بفرض التعددية وبشرعية وجود آراء ومواقف مختلفة، إلى جانب تعميق استبداد الأغلبية حيال الأقليات الاجتماعية، السياسية والقومية في البلاد، بما يترتب على هذا من مس خطير بحقوق هذه الأقليات كلها، فرادى ومجموعات.

ومما لا شك فيه أن هذه الممارسات والتطورات إنما تحصل على خلفية واقع سياسي - اجتماعي محدد، ليس جديدا هو الآخر، لكنه متوتر جدا على الدوام وقاس جدا في بعض الأحيان. ومع ذلك، ترى جمعية حقوق المواطن أن الاستخدام المتكرر لشعار “الديمقراطية الدفاعية” كلما كانت هنالك ليس للمس بحقوق إحدى مجموعات الأقلية (العرقية) أو الاجتماعية أو السياسية هو استخدام مفرض وتضليلي ولا يمكنه إسباغ أية شرعية قانونية على هذه الممارسات، بل كل ما يمكن أن يترتب عليه هو تدمير النظام الديمقراطي ومنظوماته الأساسية كلها.

ذلك أن الدفاع عن الدولة، حمايتها وحماية أمن مواطنيها، يجب أن يتم بصورة تناسبية، مناسبة ولائقة تحفظ حقوق المواطن الاساسية، وسط الالتزام الصارم بالقيود والضوابط كما حددها القانون الإسرائيلي نفسه.

اقتراحات ومبادرات تشريعية

غير ديمقراطية في الكنيست الـ ٢٠

يسجل تقرير جمعية حقوق المواطن ثبنا توثيقيا مفصلا بالمقترحات والمبادرات التشريعية التي شهدها الكنيست الـ ٢٠ خلال دورته الشتوية، أي خلال السنة الأولى من عمره، يوزعها تحت أربعة عناوين/

تصنيفات هي التالية:

تشريعات هادفة إلى محاصرة منظمات حقوق الإنسان وتنظيمات أخرى:

تشريعات هادفة إلى المس بمكانة أو بحقوق الأقلية العربية في إسرائيل:

مشاريع قوانين هادفة إلى تقييد صلاحيات محكمة العدل العليا:

مبادرات تمنس بحرية التعبير وبالتعددية.

١. *تشريعات تهدف إلى محاصرة منظمات حقوق الإنسان وتنظيمات مدنية أخرى*

أ - مشروع قانون واجب الكشف (الشفافية) على كل من يتلقى دعماً من كيان سياسي اجنبي (تعديل) (تعزيز الشفافية على من يتلقى دعماً تمويله الأساس من تبرعات كيانات سياسية أجنبية)، لسنة ٢٠١٥. مشروع القانون، المسمى “قانون الوسم” أو “قانون الجمعيات”، هو مشروع قانون حكومي يرمي إلى فرض جملة من الواجبات الإلزامية على جمعيات تتلقى جل تمويلها من “كيان سياسي اجنبي” (دول أجنبية، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، صناديق حكومية وما شابه). وسيتم إلزام الجمعيات التي يسري عليها هذا القانون بالتصريح عن ذلك و/ أو الإشارة إليه في أية منشورات تصدر عنها، في أي بحث تجريه مع ممثلي جمهور ومع منتخب جمهور وغير ذلك، أيضا.

وتقول جمعية حقوق المواطن إن مشروع القانون هذا غير لائق وغير ديمقراطي وينطوي على مس بحقوق أساسية وإن هدفه الحقيقي ليس تعزيز الشفافية، كما يدعى، وإنما ملاحقة جمعيات محددة سياسيا ودفعها بوصمة عار.

وتضيف أن لا حاجة لمشروع القانون، أصلا، لأن القانون القائم يلزم الجمعيات بالشفافية الكافية، وخاصة في ما يتعلق بمصادر تمويلها من دول أجنبية. وعلاوة على هذا، فإن مشروع القانون لا يتطرق، البتة، إلى التبرعات من مصادر خاصة وهي التي تشكل مصدر التمويل الرئيس للجمعيات المحسوبة على اليسار السياسي وعلى منظمات حقوق الإنسان. وأية محاولة لوصم هذه المنظمات وكأنها نشط بإيعاز من دول أجنبية وفي خدمتها هي محاولة مفرضة وتضليلية وتشكل حلقة إضافية أخرى في مسلسل تشويه سمعة منظمات المجتمع المدني والتحريض عليها. ويشار إلى أن مشروع القانون هذا، الذي ورد ذكره ضمن الاتفاق الائتلافي بين كتلتي “الليكود” و”البيت اليهودي” في الكنيست الـ ٢٠، أقر في الكنيست الحالي بالقرعة الأولى يوم ٩ شباط ٢٠١٦ وينظر مناقشته في لجنة القانون، الدستور والقضاء البرلمانية لإعداده للقراءتين الثانية والثالثة. وفي أعقاب تصريح رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، خذف من نص مشروع القانون البند الذي يلزم ممثلي هذه الجمعيات بتعليق بطاقات تعريف خاصة توضح انتماءهم إلى تلك الجمعيات، وإلى جانب مشروع القانون الحكومي المذكور، عالج الكنيست مشاريع قانون خاصة أخرى مماثلة، شملت:

مشروع قانون الجمعيات الخارجية، لسنة ٢٠١٥، الذي قدمه أعضاء الكنيست يانون مغال، بتسلئيل سموتريتش، مردخاي يوفيف ونيسان سلوميانسكي (جميعهم من “البيت اليهودي”).

مشروع قانون الوكلاء الخارجيين، لسنة ٢٠١٥، قدمه أعضاء الكنيست من حزب “إسرائيل بيتنا”.

مشروع قانون واجب الكشف على من يتلقى دعما من كيان سياسي اجنبي (تعديل - قواعد الشفافية)، لسنة ٢٠١٥، الذي قدمه أعضاء الكنيست بتسلئيل سموتريتش (البيت اليهودي)، دافيد أمساليم (ليكود)، روبرت إيلائوف (إسرائيل بيتنا) ومناحيم اليعازر موزيس (يهדות هنوهار).

اقتراحات القانون الخاصة هذه حظيت بمباركة الحكومة وأقرها الكنيست بالقرعة الأولى ثم تم إلحاقها بمشروع القانون الحكومي المذكور.

ب. مشروع قانون للإعلان عن منظمة “لتكسر الصمت” تنظيما غير قانوني.

في شهر كانون الثاني ٢٠١٦، نشر في وسائل الإعلام أن عضو الكنيست شولي معلم (البيت اليهودي) وأعضاء كنيست آخرين يعتزمون تقديم مشروع قانون للإعلان عن منظمة “لتكسر الصمت” تنظيما غير قانوني، ما يعني إخراجها خارج القانون.

ولم يتم تقديم مشروع القانون هذا، حتى الآن.

ج - مشروع قانون تمويل الأحزاب (تعديل - تعريف جسم ناشط انتخابيا)، لسنة ٢٠١٦.

قدمه عضو الكنيست يوفأ كيش (ليكود) وأعضاء آخرين. ويرمي مشروع القانون إلى محاصرة أجسام ومنظمات غير حزبية مختلفة ومحاصرة نشاطها الرامي إلى التأثير على نتائج الانتخابات البرلمانية في إسرائيل.

ويقضي مشروع القانون بإعادة تعريف “الجسم الناشط انتخابيا” بغية إخضاعه لقانون تمويل الأحزاب وما فيه من قيود وتقييدات، بحيث يهدف إلى توسيع دائرة العمل والمسئوغات القانونية لعزل عضو “جزءا من كتلة برلمانية أو مرتبط بها” إذا كان “من بين المتبرعين له أو العاملين فيه شخص قدم تبرعا لمرشح في انتخابات تمهيدية (برايميرز).... أو لحزب ما أو لجسم ما تربطه علاقة ما بكتلة برلمانية أو بقائمة انتخابية للكنيست، على أن يكون مبلغ التبرع أكثر من نصف مبلغ الحد الأعلى المسموح بتقديمه تبرعا لحزب أو لمرشح خلال السنتين الأخيرتين اللتين تسبقان موعد الانتخابات أو لشخص كان مرشحا من قبل حزب للكنيست أو أشغل وظيفة إدارية في الحزب خلال السنتين السابقتين لموعد الانتخابات”.

وينص مشروع القانون، أيضا، على إعادة تعريف “متبرع” بأنه “شخص أو شركات مملوكة له تبرع/ تبرعت بمبالغ مالية أو ما يعادلها تصل حتى ألف شيكل جديد” وتعريف العاملين من طرفه بأنهم “كل شخص يعمل في هذا الجسم، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، سواء بأجر أو تطوعا”. ومعنى هذا أن مشروع القانون يعتمد وضع تعريفات واسعة جدا غايتها إقامة رابط بين الجسم غير الحزبي وبين الحزب / الكتلة البرلمانية بغية تقييد نشاط مثل هذه الأجسام والمنظمات بصورة جدية، الأمر الذي تعتبره جمعية حقوق المواطن مسأ فظا بحرية التعبير وحرية التنظيم وبالحرية السياسية الأساسية التي يفترض أن يتمتع بها مواطنو الدولة للتأثير على الانتخابات في إسرائيل تأثيرا جديا وذا أهمية.

أقرت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع مشروع القانون هذا يوم ٢٠ آذار ٢٠١٦ وحولته للقراءة الأولى، على أن يتم تنسيق الموقف الائتلافي حوله لاحقا لدعمه في التصويت بالقراءتين الثانية والثالثة.

٢. *تشريعات تهدف إلى المس بمكانة الأقلية العربية في إسرائيل وبحقوقها*

أ - مشروع قانون أساس: إسرائيل - دولة قومية للشعب اليهودي مشروع القانون هذا قدمه عضو الكنيست آفي ديختر (ليكود).

تقرير تلخيصي لعمل الكنيست الـ ٢٠ في سنته الأولى:

جمعية حقوق المواطن: تشريعات ومبادرات تشريعية عديدة تشكل خطراً على «الديمقراطية الإسرائيلية»



وزيرة العدل الإسرائيلية إييليت شكيد في مداخلة في الكنيست ضد منظمات حقوق الانسان.

وقد تم تعديل نص مشروع القانون على خلفية الانتقادات المختلفة التي تعرض لها، وخاصة ما يتعلق بإخضاع المركب الديمقراطي في تعريف الدولة إلى المركب اليهودي، إذ ينص مشروع القانون المعدل (الحالي) على أن الدولة هي “يهودية وديمقراطية”.

ومع ذلك، أبقى النص المعدل لمشروع القانون على تأكيد وتفصيل المميزات اليهودية في طابع الدولة وتعريفها على تلك الديمقراطية، ما يعني أن النص الجديد (المعدل)، أيضا، ينطوي على مس حاد بحقوق الإنسان المختلفة لمواطني الدولة عامة، على ضوء ما يكرس من دولينة “الطابع الديمقراطي” مقابل تفصيل “الطابع اليهودي”.

كما يتضمن مشروع القانون أيضا نصوصا وأحكاما تمييزية كثيرة فتتح الأبواب على وسعها لإجراءات وممارسات عديدة وواسعة جوهرها التمييز العنصري ضد المواطنين العرب في شتى مجالات الحياة.

مشروع القانون هذا مثبت في الانتفاقيات الائتلافية المعقودة بين كتلة “الليكود” والكتل الأخرى في الائتلاف الحكومي الحالي، وخاصة “كلنا” (موشيه كلون)، “يهדות هنوهار”، “شاس” و”البيت اليهودي”.

ويذكر أن اقتراحات قوانين أخرى مماثلة كانت قدمت إلى الكنيست في دورات سابقة وفي الدورة الحالية أيضا، ومنها:

مشروع قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي، الذي قدمته كتلة “إسرائيل بيتنا”.

مشروع قانون أساس: الدولة القومية للشعب اليهودي، قدمه عضو الكنيست (السابق) يانون مغال (البيت اليهودي)، وهو مطابق تماما للمشروع الذي قدمته كتلة “إسرائيل بيتنا”.

مشروع قانون أساس: دولة إسرائيل، الذي قدمه عضو الكنيست بنيامين زئيف يعين (ليكود).

جميع مشاريع القوانين هذه أقرت في اللجنة الوزارية لشؤون التشريع وتم تحويلها إلى لجنة وزارية خاصة للبحث والبث بشأنها، بالتنسيق مع الكتل الائتلافية المختلفة.

ب - مشاريع قانون عزل وإقصاء أعضاء كنيست

شهدت دورة الكنيست الأخيرة تقديم جملة من اقتراحات القوانين الرامية إلى تسهيل عملية عزل وإقصاء أعضاء كنيست، ورغم أن هذه الاقتراحات مكتوبة بصيغات “حيادية” في الظاهر، إلا أن الواضح والثابت أنها موجهة ضد أعضاء الكنيست العرب، بشكل أساس وحصري.

وتعتبر جمعية حقوق المواطن أن عزل / إقصاء / تعليق عضوية أعضاء الكنيست إجراءات غير ديمقراطية تمس بصورة حادة بحق الانتخاب والترشح، الذي يمثل واحدا من الحقوق الأساس الدستورية في النظام الديمقراطي، ويجسد هذا الحق، أولا وقبل أي شئبه آخر، حق المواطن الفرد في التعبير عن آرائه ومواقفه بطريقة حرة، كجزء من حرية التعبير المكفولة له قانونيا، ثم حقه في التنظيم من أجل ترويج هذه الآراء ودفعها.

وإلى جانب ذلك، يشكل إبعاد عضو الكنيست، أو تعليق عضويته، مسأ بتعددية الآراء وتنوعها في مجتمع ديمقراطي وقد يؤدي إلى إقصاء ونبذ مجموعات سكانية بأكملها، سواء من حيث عرض آرائها ومواقفها، أو من حيث قدرتها على المشاركة في العملية الديمقراطية. ونظرا إلى أن الحديث يجري عن مس بحق أساس، بما له من إسقاطات بعيدة الأثر على النظام الديمقراطي نفسه وعلى حقوق الإنسان الفرد، فمن الضروري أن يتم اللجوء إلى هذا الإجراء الحاد جدا (الإقصاء / العزل / تعليق العضوية) بصورة استثنائية جدا وفي الحالات الأكثر وضوحا وتطرفا فقط.

مشروع قانون أساس: الكنيست (تعديل - واجب البينة لإثبات مساندة كحاح مسلح ضد دولة إسرائيل).

قدم مشروع القانون هذا أعضاء الكنيست روبرت إيلائوف وأورلي ليفي - أبوكسيس وسعيد عمار (إسرائيل بيتنا) ويانون مغال (البيت اليهودي) وهو يهدف إلى توسيع دائرة العمل والمسئوغات القانونية لعزل عضو كنيست من عضويته، بحيث يصعب في الإمكان محاسبته (ثم إقصاؤه) بجريرة تفوهات وتصريحات أيضا، وليس بجريرة أعمال فعلية فقط كما هي الحال حتى الآن. وينقل مشروع القانون “عبء الإثبات” إلى عضو الكنيست “المتهم” نفسه لإثبات براءته وعدم تاييده ودعمه أعمالا مسلحة ضد دولة إسرائيل.

لم يحظ مشروع القانون بدعم الأغلبية اللازمة في اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، ثم تم تقديمه من قبل كتلة “إسرائيل بيتنا” مرة أخرى. مشروع قانون أساس: الكنيست (تعديل - إلغاء صلاحية المحكمة العليا في التدخل في قرارات لجنة الانتخابات المركزية بشأن إجازة مرشح/ ين أو قائمة مرشحين أو شطبها/).

مشروع قانون قدمته كتلة “إسرائيل بيتنا” ينص على منح لجنة الانتخابات المركزية الصلاحية المطلقة، الحصرية والنهائية، في ما يتعلق بإجازة و/ أو شطب مرشحين أو قوائم مرشحين لانتخابات الكنيست، ويلغي مشروع القانون صلاحية المحكمة العليا (محكمة العدل العليا) المعمول بها حتى اليوم بشأن التدخل في قرارات لجنة الانتخابات المركزية في هذا الصدد، إذ يلغي صلاحية المحكمة في ممارسة أية رقابة قضائية على تلك القرارات أو تغييرها، كما حصل أكثر من مرة حتى الآن.

بحثت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع مشروع القانون هذا في جلستها يوم ٢٢ تشرين الثاني الماضي (٢٠١٥) وقررت تحويل مشروع القانون إلى إدارة الائتلاف الحكومي للنظر فيه وتحديد موقفها منه. ولم يصدر قرار

إدارة الائتلاف الحكومي بعد.

٣. *مشروع قانون أساس: الكنيست (إبعاد أعضاء كنيست)*

هو مشروع القانون الذي بادر إليه رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ويرمي إلى تحويل أغلبية أعضاء الكنيست صلاحية إبعاد أعضاء كنيست آخرين.

وترى جمعية حقوق المواطن أن تحويل أعضاء كنيست، منتمين سياسيا ومحمومين بمصالح سياسية - حزبية، صلاحية إبعاد أعضاء كنيست آخرين هو إجراء غير ديمقراطي سيؤدي إلى إبعاد خصوم سياسيين من الحلبة السياسية ومن ساحة العمل السياسي، وذلك بصورة شرعية وقانونية؛ وهو ما يعني منح الأغلبية السياسية صلاحية الاستبداد واستغلال قوتها السياسية بصورة سيئة وسلبية ضد خصومها السياسيين.

وفي هذا السياق، ينبغي الانتباه إلى أن هذا الإجراء يحمل في دولة مثل دولة إسرائيل، حيث ثمة أقلية سياسية عربية ثابتة وأقليات اجتماعية مختلفة، أخطارا جسيمة على الحياة الديمقراطية إذ يعرض مجموعات سكانية كاملة للإقصاء من الحياة السياسية العامة فلا يبقى لها أي تمثيل حقيقي.

أقر الكنيست مشروع القانون هذا بالقرعة الأولى وتم تحويله إلى لجنة القانون، الدستور والقضاء البرلمانية لإعداده للقراءتين الثانية والثالثة.

٣. *تشريعات تهدف إلى المس بمكانة المحكمة العليا وتقليص صلاحياتها*

١. مشروع قانون أساس: كرامة الإنسان وحريةته (تعديل - نافذة قانون تجاوزي)

قدم في الكنيست الـ ٢٠ مشروعا قانون في هذا الشأن ينصان على تمكين الكنيست من إعادة سن قوانين تمس بحقوق الإنسان التي ينص عليها ويضمنها قانون أساس، كرامة الإنسان وحريةته بأغلبية ٦١ عضو كنيست، على أن يتم تحديد فترة سريان قانون كهذا لمدة أقصاها أربع سنوات.

يرمي مشروع القانون إلى تمكين الكنيست من إعادة سن قانون إذا ما قامت المحكمة العليا بإلغائه باعتباره غير دستوري نظرا لتناقضه مع نصوص وأحكام قانون أساس، كرامة الإنسان وحريةته.

لا يزال مشروعا القانون قيد البحث، حتى الآن.

مشروع قانون أسس القضاء (تعديل - بجائذ القضاء العبري)

قدم في الكنيست الـ ٢٠ مشروعا قانون بهذا الشأن يرميان إلى منح القضاء العبري (الشرعية اليهودية) مكانة مفضلة في جهاز القضاء الإسرائيلي.

وتؤكد جمعية حقوق المواطن أن إخضاع الاعتبارات القضائية لمنظومة قضائية غير متساوية (الشرعية اليهودية) سيؤدي إلى المس بحقوق الإنسان الأساسية وبمبدأ المساواة.

لا يزال مشروعا القانون قيد البحث، حتى الآن.

٤. *مبادرات تشريعية تمس*

بحرية التعبير وبالتعددية

أ - مشاريع قانون حول مسألة المقاطعة ضد إسرائيل

تعرض مشاريع القانون هذه “ثمنا” على تفوهات وتصريحات سياسية مشروعة وتمس بالنقاش السياسي العام، وخاصة في القضايا الملتهبة والأكثر خلافة في المجتمع الإسرائيلي.

وينطوي هذا على مس خطير بحقوق دستورية أساسية، في مقدمتها الحق في حرية التعبير والكرامة والمساواة. فإذا ما تم إقرار هذه القوانين، فسيشكل هذا عاملا رادعا يمنع التعبير عن موقف سياسي شرعي يدعو إلى المقاطعة أو يؤيدها، ولذا فهي قوانين لكم الأقواه لا غاية لها سوى منع وإسكات أي نقد سياسي قانوني وشرعي.

مشروع قانون تمويل الأحزاب (تعديل - إلغاء التمويل لأي حزب يدعو إلى مقاطعة دولة إسرائيل)، لسنة ٢٠١٥، قدمته كتلة “إسرائيل بيتنا”.

مشروع قانون الدخول إلى إسرائيل (تعديل - عدم منح تأشيرة دخول لمن يدعو إلى مقاطعة إسرائيل).

مشروع قانون منع التعبير عن تأييد النظام النازي أو التعاطف معه (تعديلات تشريعية)، لسنة ٢٠١٥، قدمه عضو الكنيست ميكي ليفي (يوجد مستقيل).

مشروع قانون أسس الميزانبة (تعديل)، لسنة ٢٠١٦، بشأن تمويل نشاطات ثقافية، وهو ما تطلق عليه ووزارة الثقافة، ميري ريفغ، عنوان “قانون الولاء في الثقافة”، بحيث يمنح وزارة الثقافة صلاحية حرمان مؤسسات وهيئات الإنتاج الثقافي - الفني وهو ما يشكل تدخلا فظا حكومية، وفق معايير غير مهنية، بل سياسية؛ إنكار هوية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، تحقير رموز الدولة، إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية وغيرها، وتؤكد جمعية حقوق المواطن أن مشروع القانون هذا غير دستوري لأنه يمنح وزيرة الثقافة وموظفي وزارتها صلاحية التدخل في مضامين الإنتاج الثقافي - الفني وهو ما يشكل تدخلا فظا ومرفوضا في حرية التعبير الفني، وفي أعقاب توجه الجمعية أصدر المستشار القانوني للحكومة رأيا استشاريا أكد فيه أنه يحظر على وزيرة الثقافة التدخل في مضامين الإنتاج الثقافي الفني. وعلى ضوء ذلك، تم تعديل مشروع القانون بحيث يتسنى حرمان المؤسسة الثقافية من المخصصات بأثر رجعي فقط. لكن الجمعية تؤكد أن النص المعدل أيضا غير دستوري ويمس بحرية التعبير والإنتاج الفني.

إعداد: بلال ظاهر

متابعات

مديرة «جي ستريت» في إسرائيل: معظم اليهود الأميركيين لا يشعرون بالراحة تجاه إسرائيل والصهيونية



تظاهرة لـ «جي ستريت» في ولاية فيلادلفيا الأميركية تدعو إلى «حل الدولتين»

تصبح أغلبية، وهذه مجموعات تتعاطف مع النضال الفلسطيني، أي مع من يعتبر ضحية».

ولفتت باتير إلى تراجع العلاقة بين اليهود الأميركيين وإسرائيل: «يعيش في الولايات المتحدة ستة ملايين يهودي. ولم تعد إسرائيل عنصرا هاما في حياة قسم منهم، والقوة أخذت بالتوسع، خاصة لدى الشبان. لكن لا تزال إسرائيل مهمة لدى معظمهم وخصوصا الكبار في السن، فهي بيتهم القومي وهي الدولة الملجأ، وهناك الفتنانزايا بأن إسرائيل تجسد مشروع السيادة اليهودية».

وشددت باتير على أنه تجري تحولات بين اليهود الأميركيين، «إسرائيل تحولت إلى شيء أقل راحة، وديمقراطيتها لم تعد قوية كثيرا وهناك علامات استفهام حيال الدين والدولة ومن هو اليهودي، أي بمن تعترف إسرائيل بيهوديته وتوافق على تقبل حاخاماته وطوقسه وطريقة إجراء ممارساته اليهودية. وبالطبع هناك موضوع الاحتلال، وكلما أصبح هذا الأمر مريحا أقل، يسألون أنفسهم ما إذا كانت إسرائيل بحاجة إلى أن تكون عاملا مركزيا في التربية اليهودية الأميركية. وتوجد فجوة بين الأجيال ويتحدثون كثيرا عنها ويدركونها أكثر هنا أيضا، ويتزايد انعدام الارتياح تجاه إسرائيل لدى الشبان. وألسفي، فإن هذا مندمج مع انعدام الارتياح حيال الصهيونية، ومعظم الشبان يعزلون أنفسهم عن هذا الأمر ويفضلون ألا يتعاملوا معه، بينما القسم الذي ما زال يريد أن يكون ملتزما يجد في جي ستريت بيتا لنا هذا يسمح له بأن يكون جزءا من التغيير، ويسهم بأن تكون إسرائيل مكانا يعتززون به، وهذا الوضع يعني عمليا كسر ديناميكية سادت سنوات طويلة ومفادها أن دور الأميركيين أن يدعموننا من دون طرح أسئلة ومن دون صدامات، ودورنا هو تلقي شيكاتهم والدفاع عن إسرائيل. لم يعد هذا قائما».

وأضافت أن شبانا يهودا أميركيين في سن ١٩ عاما «يقولون لي إن لديهم مشكلة مع الصهيونية»، وذلك في الوقت الذي تدعي فيه إسرائيل أنها «الدولة القومية لليهود». وتابعت باتير أنه «عندما تحدثت ننتباهو عن الدولتين، وعندما ذهب إلى مناقشات سياسية، وعندما أيد تسوية حول حائط المبكى، أيدناه في هذه الأمور. (لكن) يوجد عدم توافق حول الاتفاق مع إيران والمستوطنات، وعلينا أن نتذكر أن قسما من الإسرائيليين انتخبوا يائير لبيد وموشيه كلون والمعسكر الصهيوني، كما أنه ليس الجميع في الليكود يفكرون بشكل متطابق. على سبيل المثال، سمعنا من جهاز الأمن أن ثمة أفضليات في الاتفاق مع إيران، وحي ستريت مرتبط بالإجماع الأيدي والشعبي في إسرائيل، وهذا لا ينعكس في حكومة إسرائيل بسبب طريقة الحكم الائتلافية».

ونطقت باتير إلى الانتقادات التي تعرض لها رئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، نفتالي بينيت، في أعقاب لقاءه مع يهود من التريبه الإصلاحي خلال زيارة للولايات المتحدة. وقالت إن بينيت يدرك أهمية لقاء كهذا لأنه جاء من خلفية أميركية، «لكنه لا يدرك أهمية موضوع الدولتين بالنسبة لهم، وعلى إسرائيل أن تقرر مصيرها، وحي ستريت منظمة أميركية تنشط داخل المؤسسة السياسية الأميركية. ولا توجد هنا مسألة فرض رأيهم أو المناورة في السياسة الإسرائيلية، لكن اليهود الأميركيين يقولون لأنفسهم "نحن نعتزم بإسرائيل ونحبها، ومن أجل أن تكون إسرائيل آمنة يتعين عليها التوصل إلى تسوية مع جيرانها، ودورنا هو مساعدتها في ذلك، بواسطة دور الولايات المتحدة كوسيطه ومانحة».

وحول الأزمة في العلاقات بين نتيهاهو وأوباما، لفتت باتير إلى أنه «افترض أن هيلاري كلينتون تفكر بداخلها بأنه إذا كان ننتباهو قد تأمر على أوباما (في موضوع الاتفاق النووي الإيراني وخاصة الخطاب في الكونغرس من دون التنسيق مع الإدارة الأميركية) فإنه لا سبب يمنعه من التآمر عليها كرئيسة أميركية، ورغم أن الأزمة مع أوباما لم تمنع مرشحين أميركيين من الإعلان عن دعمهم لإسرائيل وأمنها، لكن الأمور (ضد إسرائيل) تتراكم وهذا يشمل عدم الموافقة على زمة المساعدات السخية التي تقترحها الولايات المتحدة، وهذا مرتبط بأن الولايات المتحدة تنجح نحو التوقيع، فالأميركيون يريدون أن ييروا الولايات المتحدة ضالعة أقل في الحروب وفي التبرع بأموال طائلة للتحالفات العسكرية، وهذا ما يتحدث عنه أيضا دونالد ترامب».

يشار إلى أن باتير كانت تعمل في «مركز بريس للسلام» قبل أن تعمل في «جي ستريت»، وفي ردها على سؤال حول المنصب الجديد الذي تطمح له، قالت «سأكون مسرورة بالعمل في وزارة الخارجية في أحد الأيام، وحملي هو أن أكون سفيرة إسرائيل في فلسطين».

كما يشار إلى أن باتير سبق أن كتبت ورقة بعنوان «المفهوم الإسرائيلي لعدم وجود شريك في عملية السلام (نظرة في العقلية السياسية الإسرائيلية)»، صدرت ترجمة عربية لها عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار ضمن سلسلة «أوراق إسرائيلية» (العدد رقم ٥٧).

الاستيطاني في وظيفة دبلوماسية رفيعة، وتبعت بذلك برسالة إشكالية إلى يهود الولايات المتحدة، الذين لا يتماثلون مع هذه الرسالة». ورد اللوبي بذلك على أقوال أدلى بها دايان لقناة تلفزيونية إسرائيلية بأن «جي ستريت منظمة معادية لإسرائيل وليست يهودية»، ورغم أن دايان اعتذر عن تصريحه هذا إلا أنه لم يتراجع عن قوله إن «دعم مندوبين في الكونغرس أو مجلس الشيوخ للذين يوجهون اتهامات لإسرائيل هو أمر لا يعبر عن تأييد لإسرائيل».

واعترضت باتير أن وصف من سيتولى منصب قنصل إسرائيل في نيويورك أعضاء الكونغرس هؤلاء بأنهم ليسوا مؤيدين لإسرائيل قول بأئس.

وأضافت أنه «لمصلحة إسرائيل يجب أن يفهم اليمين الإسرائيلي أنه يوجد فرق بين محبة إسرائيل وبين توجيهه الانتقاد إلى حكومة إسرائيل، والمشكلة هي أنه ليس مستعدا لتقبل هذا الفرق، وهذا يلحق ضررا، كما أن هذا يبعد عناصداق وييسهم في تحويل إسرائيل إلى دولة مندوبة أكثر. ويهود الولايات المتحدة يدركون هذا الأمر بشكل متزايد، وعلى سبيل المثال، فإنه في السنوات الأخيرة تتم دعوة فلسطينيين أيضا وكذلك منظمات سلام إلى مؤتمرات إيباك، وهذا مؤشر على أنهم يدركون وجود أهمية لمنح منبر لهذه الأصوات والتحدث معها».

وقالت باتير إن السلطات الإسرائيلية لا تفلح الأبواب في وجه «جي ستريت»، ف«الجميع يدرك أننا أكبر منظمة طلابية يهودية في الولايات المتحدة، ولا يمكن إلا بعولما معنا أو يكونوا مرتبطين بنا، فلدينا عشرة آلاف طالب ينشطون في أكثر من سبعين حرما جامعيًا». وأشارت إلى أن ميزانية اللوبي هي ثمانية ملايين دولار في السنة، هذه ميزانية صغيرة، ولدينا ستون موظفا، مقرنا في واشنطن العاصمة، وهناك سبعة فروع في مناطق توجد فيها تجمعات يهودية كبيرة».

وأضافت أن «جي ستريت» ليست منظمة يتم دفع بدل عضوية «ولذلك فإن الطريقة التي نحدد بواسطتها عدد الأعضاء هي وفقا لعدد المتبرعين وعدد الموقعين على العرائض وعدد الذين يشركون في النشاطات، ونقدر حاليا أن عدد الأعضاء هو ١٨٠ ألف شخص، وزيادة حجمنا خلال الأعوام الثمانية منذ تأسيس المنظمة يدل على نجاح، وفي الفترة الحالية ندخل إلى دورة انتخابية للرئاسة الأميركية) وسوف نزيد قوتنا في الكونغرس بشكل ملموس».

وتحدثت باتير أنه في أعقاب الانتخابات سيكون هناك أكثر من ١٠٠ عضو كونغرس تلقوا دعما من «جي ستريت»، وهذا يشمل دعما ماليًا لحملاتهم الانتخابية، وجميعهم من الحزب الديمقراطي، «أي أننا سنزيد قوتنا السياسية كثيرا داخل الحزب الديمقراطي، وجاء سياسيون قداما كثيرون إلينا بمبادرتهم وطلبوا دعما». وأوضحت أن دعم «جي ستريت» المالي يتراوح بين آلاف الدورات ومئات آلاف الدولارات. «المرشح لمجلس الشيوخ يتلقى مبالغ أكبر من المرشح لمجلس النواب، كذلك توجد أهمية للمنطقة التي تجري المنافسة فيها ومدى قوة المنافسة». وأشارت باتير إلى الفرق بين «إيباك» و«جي ستريت»، وقالت «نحن نمثل أفكارا مختلفة، إيباك يمثل حكومة إسرائيل، ونحن نمثل ما نعتقد أنه أفضل لإسرائيل والأفكار التي يحملها معظم يهود الولايات المتحدة، ويمكن أن تكون هناك حالات تكون فيها هذه الأفكار غير متوافقة مع سياسة حكومة إسرائيل».

قطيعة بين اليهود الأميركيين ويهود إسرائيل

الخلافات الكبرى بين الجمهور اليهودي الأميركي وحكومة إسرائيل، وفقا لباتير، «تدور حول إنهاء الصراع، دفع فكرة الدولتين والميل إلى تفضيل الحل الدبلوماسي دائما، فاليهود الأميركيون هم مجتمع تسود فيه الأفكار الليبرالية - الديمقراطية، النابعة من عالم قيم يهودية تتحدث عن تصحيح العالم والعدالة الاجتماعية والمساواة، هذه هي روحهم». وتحدثت باتير عن «قطيعة» بين يهود أمريكا واليهود في إسرائيل، لأن الجمهور اليهودي في إسرائيل يتجه نحو اليمين، وخاصة خلال الهبة الشعبية الفلسطينية الحالية. «صحيح أنه توجد هنا توجهات معاكسة تماما، لكن إسرائيل ما زالت تحظى بتأييد كبير في الولايات المتحدة بسبب قصة شعور بالتشابه، فلكتا الدولتين هما دولتا مهاجرين، وكتلتهما ديمقراطيتان، وهناك أيضا العلاقة اليهودية - المسيحية ذات العلاقة بأجزاء كبيرة بين السكان الأميركيين، وشكلت دائما ارتباطا بالأرض المقدسة والتوراة وشعب الكتاب، وهذه الأمور صانت هذا التسبيح دائما، وتوجد مصاح مشتركة طبعيا، بأن يسود الاستقرار في الشرق الأوسط. العلاقة متينة من هذه الناحية، لكن الأمور تتغير، فالولايات المتحدة باتت أقل اهتماما بالشرق الأوسط، وتراجعت حاجتها إلى النفط، والطبيعة السكانية تتغير، فالأقلقيات

سيطرت «لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية» (إيباك)، طوال العقود الخمسة الماضية، على النشاط السياسي لليهود الأميركيين في الولايات المتحدة، بموافقتها المؤيدة بالكامل لإسرائيل وسياسات حكومتها، خصوصا فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. لكن في موازاة استمرار هذا الصراع وتعميق الاحتلال والاستيطان وتفاقم القمع للفلسطينيين وانتهاك حقوقهم، في ظل ترسخ حكم اليمين في إسرائيل، بدأت صورة إسرائيل بنظر الأميركيين وخصوصا بين اليهود الأميركيين سلبية قياسا بما كانت عليه في الماضي، واستدعى هذا التغيير تأسيس لوبي يهودي - أميركي جديد باسم «جي ستريت»، يدعي بأنه يمثل معظم اليهود الأميركيين الذين يصل عددهم إلى ستة ملايين.

ويعتبر لوبي «جي ستريت» في إسرائيل منظمة يسارية، من الناحية السياسية والموقف من الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، لأنه يؤيد حل الدولتين، ويدعو لإسرائيل إلى التوصل إلى اتفاقيات سلام مع الدول العربية، والانسحاب من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، كذلك عبر هذا اللوبي عن معارضته لمواقف رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، حيال الاتفاق النووي بين الدول الكبرى وإيران، مثلما عبر عن استيائه من الأزمة التي أثارها نتنياهو مع الرئيس الأميركي، باراك أوباما، حول الصراع والاتفاق النووي.

لذلك، لتلقي مواقف «جي ستريت» مع مواقف اليسار الإسرائيلي، لكن هذا اللوبي يوجه انتقادات إلى قسم من اليسار الإسرائيلي، الذي يدعو إلى مقاطعة إسرائيل واتخاذ خطوات ضدها من أجل دفعها إلى التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين وتطبيق حل الدولتين، وقد عبرت عن هذه الانتقادات مديرة «جي ستريت» في إسرائيل، بايغل باتير، في مقابلة معها نشرتها صحيفة «ذي ماركر» يوم الجمعة الماضي.

وقالت باتير إنه «صحيح أن هناك مجهودا يتم بذله عن وعي من جانب جهات في اليسار الإسرائيلي بالتوجه إلى قوى خارجية، وهم يشجعون ممارسات لمقاطعة إسرائيل، أنا لا أؤيد ذلك، ينبغي أن نتذكر أنه ليس جميع حركات السلام، وبالطبع ليس كل اليسار الإسرائيلي جزء من ذلك، (لكن) الأهم من ذلك هو وجود حملة منظمة ومتزامنة وممولة من أجل نزع شرعية اليسار ومن يرفع راية السلام ويدفعها إلى الأمام».

وأضافت أن هناك ادعاء بأن اليسار الإسرائيلي يذهب أبعد مما ينبغي فيما يتعلق بالسلام مع الفلسطينيين ومعارضة اليمين الإسرائيلي الحاكم، لكن «في مجتمع ديمقراطي، يسمح بحرية التعبير عن الرأي، هذا لا يبرر تشويه صورة معسكر كامل»، ورات باتير أنه «ما من شك في أن معسكر السلام (في إسرائيل) فشل، ورايات كثيرة يحاول رفعها لا تترفرف، والسبب الأول لذلك هو انعدام القدرة على طرح رؤية إسرائيلية تدمج بين ما يبني الأمن على كافة الأصعدة، الشخصية والاقتصادية والاجتماعية والتشغيلية، وبين القيم اليهودية الصهيونية. والنقطة الثانية هي الميل للاستسلام، فعندما يهاجمونك ينبغي معرفة كيفية الدفاع عن النفس، وعدم التنازل عندما يأخذون منك الراية».

واعترضت باتير أن حملة اليمين ضد اليسار في إسرائيل، بما في ذلك ضد المنظمات الحقوقية الإسرائيلية، «حملة عبقرية، وهذا مثال مألوف على كيفية تحديد هدف ومن ثم يشنون هجوما متعدد الأذرع، من خلال سن قوانين وحملة شعبية ومعاهد أبحاث، ويحققون نجاحا، بدأ هذا قبل ستة أو سبعة أعوام، وقلت حينها، كل الاحترام، فالقدرة على وصم التمويل الحكومي الأجنبي، الذي في نهايته وصل إلى وصف (المنظمات الحقوقية) بأنها «عملاء أجنبي» و«مدسوسون»، هي خطوة ذكية من جانب اليمين».

واعترفت باتير أن «الرد على ادعاء العملاء الأجنبي» هو أمر معقد، ولا توجد إجابة بسيطة عليه، يجب البدء بشرح مبادئ الديمقراطية، والقول إن إسرائيل ليست دولة طبيعية، وإنما تخوض صراعا وتسيطر عسكريا على مناطق ليست سيادية... والتحدي هو بناء اليسار من جديد، ليكون جذابا أكثر بنظر الجمهور». وأضافت على أن الحملة ضد المنظمات الحقوقية ليست مبررة، «لقد قامت الدولة بتمويل جهات خارجية، وهناك عددا نهائيا من المشاريع التربوية والبنى التحتية والانتخابات والمستوطنات، وكلها مموله من الخارج أيضا، وهذا أمر شرعي أن وزارات خارجية دول ديمقراطية في العالم كله مهتمة بدفع قيم الديمقراطية وأمر مرتبط بالصراع، وهذا جزء من أجندتهم، ولا غضاضة في ذلك».

١٨٠ ألف عضو في «جي ستريت»

بعد أن عيّن ننتياهو، بصفته وزيرا للخارجية أيضا، رئيس مجلس المستوطنات السابق، داني دايان، قنصلا لإسرائيل في نيويورك، في أعقاب رفض البرازيل استقباله سفيرا لديها، عقب «جي ستريت» بأن «حكومة إسرائيل تقوم مرة أخرى بتعيين سياسي لشخص مرتبط بالمشروع

الجيش الإسرائيلي يدعي السيطرة على الهبة الفلسطينية ويستعد لاحتمال تصعيدها!

يدعي الجيش الإسرائيلي أنه تمكن من السيطرة على الهبة الشعبية الفلسطينية الحالية، وذلك في ظل تراجع عدد العمليات التي ينفذها فلسطينيون في الضفة الغربية والقدس الشرقية وداخل الخط الأخضر أيضا من الجهة الأخرى، يعترف الجيش بأن الهبة الفلسطينية قد تتصاعد مرة أخرى بسبب نية مستوطنين ونشطاء اليمين المتطرف اقتحام الحرم القدسي خلال عيد الفصح اليهودي، بحلول نهاية الأسبوع الحالي، وكانت الهبة الحالية اندلعت في مطلع تشرين الأول الماضي، وشملت سلسلة عمليات طعن ودهس وإطلاق نار، إلى جانب مواجهات بين الشبان الفلسطينيين وقوات الجيش الإسرائيلي، وتخلل ذلك إلقاء زجاجات حارقة واللافت أن الغالبية العظمى من العمليات استهدفت جنوبا أو مستوطنين، كما أن قوات الأمن الإسرائيلية أطلقت النار على فلسطينيين وقتلت بعضهم وأصابت آخرين بجروح بادعاء الاشتباه بأنهم كانوا ينوون تنفيذ عملية، من دون إثبات وجود نية كهذه.

إلا أن الأمر أبرز في الهبة الحالية هم منفذو العمليات، إذ أن قسما كبيرا منهم شبان لا تتجاوز أعمارهم العشرين عاما، وأحيانا هم فتية وفتيات قاصرون وبعضهم أطفال في سن ١٢ عاما، كذلك فإن قسما من منفذي العمليات جاؤوا من عائلات ميسورة الحال، كما أن غالبيتهم الساحقة لا ينتمون إلى أي تنظيم ولا توجد أية جهة توجه العمليات.

وبالنسبة للجيش الإسرائيلي والشاباك كان منفذو العمليات بهذه المواصفات بمثابة لغز محير، وشعر الإسرائيليون أنهم فقدوا عاملا هاما يمكنهم من منع عملية، وهو العامل الاستخباري، إذ يصعب معرفة الفتى أو الشاب الذي يخطط لعملية بسلاح بسيط كسكين.

لكن ضباطا إسرائيليين يدعون الآن أن الجيش والشاباك تمكننا من السيطرة على الهبة ومنع عمليات، بحسب تقرير نشره موقع «واللا الإلكتروني» يوم الخميس الماضي، ومن خلال محاولة أجهزة الأمن الإسرائيلية رسم مسار تنقل منفذي العمليات والمواقع التي وقعت فيها قال هؤلاء الضباط «نحننا في بناء خريطة تحتوي على مراكز العمليات، وأن نفهم أن ٥٠٪ من الاحتمالات هي أن تقع عمليات مستقبلية في مواقع معينة، واعددنا ردا بما يتلاءم مع ذلك»، وكان الهدف من خريطة كهذه هو إحباط عملية أو الوصول إلى موقعها بأسرع وقت في حال تم تنفيذها.

ووفقا لهذه الخريطة، فإن ٢٥ عملية وقعت في البؤرة الاستيطانية في مدينة الخليل، ١٢ عملية وقعت في الكتلة الاستيطانية «غوش عتصيون»، ١٤ عملية جنوبي مدينة نابلس وعند مفترق قريب من مستوطنة «تبوح»، و١٤ عملية في المناطق المحيطة بمدينة رام الله.

ويبلغ عدد العمليات التي نفذت في الضفة الغربية ٥٥ عملية إطلاق نار، ٨٥ عملية طعن، ٣٠ عملية دهس، وهذه المعطيات التي نشرها الجيش الإسرائيلي لا تشمل العمليات التي وقعت في القدس الشرقية أو العمليات داخل الخط الأخضر.

إضافة إلى رسم هذه الخريطة، حقق ضباط من الجيش الإسرائيلي مع منفذي عمليات يقعون في السجون الإسرائيلية، في محاولة لفهم دوافعهم، وقال ضابط كبير في قيادة الجبهة الوسطى للجيش الإسرائيلي إن أحد منفذي العمليات الذي حقق معه قال له إنه نفذ العملية في موقع معين «لأنه هناك تُنفذ العمليات، ويوجد هناك يهود»، ووفقا لهذا الضابط فإن ظاهرة التقليد، أي أن شابا يقلد شابا آخر نفذ عملية قبله، برزت خلال هذه التحقيقات.

وبحسب ادعاء ضباط الجيش والشاباك، فإن انخفاض عدد العمليات خلال الأسابيع الثلاثة الماضية كان بسبب ما وصفه بخريطة الحرارة، وهي خريطة تم وضع إشارات فيها على بيوت منفذي عمليات محتلين، وبحسب هذه الخريطة جرى وضع إشارات على ٣٠ بيتا في الخليل، ١٧ بيتا في قلنديا وكفر عقب، ١٢ بيتا في قرية سعير، ١٠ في نابلس و ١٠ في قباطيا.

وتابع الضباط أنه تمت ممارسة ضغوط على العائلات التي وضعت إشارات على بيوتها في «خريطة الحرارة» وعلى منطقة سكنائها، وبحسب الضباط فإنه تم تصنيف النشاط والعمليات على عدة مجموعات، عمليات وأنشطة بتشجيع من تنظيم فلسطيني وفي مقدمة التنظيمات حركة حماس، «إرهاب شعبي» شمل زجاجات حارقة، إلقاء حجارة ومواجهات، وعمليات طعن كتقليد لعمليات سابقة.

ووفقا للضباط من قيادة الجبهة الوسطى، فإن الشاباك والجيش تمكنا من «حياكة بدلات» تمت ملامتها لمراكز الهبة وظواهر تطورت ميدانيا، وأحد الاستنتاجات المركزية أشار إلى أن استشهاده أحد المشاركين في المواجهات يؤدي إلى تصعيد الأجواء والتشجيع على مواجهات عنيفة أخرى، ولذلك، بحسب ادعاء الضباط، جرى إصدار تعليمات للقوات الميدانية بتقليل إطلاق النار خلال المظاهرات الفلسطينية قدر الإمكان.

من الجهة الأخرى، وثق الجيش المظاهرات والمواجهات بتسجيل بصور، بهدف التعرف على النشطاء المركزيين فيها، وبعد ذلك اعتقالهم، إضافة

إلى استخدام المستعربين الذين يتسللون بين المتظاهرين الفلسطينيين، كذلك استخدم الجيش والشاباك أساليب أخرى، بينها اقتحام بيوت مشتبه بهم فلسطينيين بالمشاركة في مظاهرات ومواجهات، وتهديد أفراد عائلاتهم وجيرانهم، كما شملت هذه الأساليب إلغاء تصاريح عمل في إسرائيل بحوزة أفراد العائلة، ويدعي الضباط الإسرائيليون بأن هدم بيوت منفذي عمليات هو عقاب رادع، إلى جانب ذلك كان قوات الجيش الإسرائيلي تدخل إلى المدارس وتجري تفتيشا في حقائب التلاميذ بحثا عن سكاكين، وبعد ذلك يقوم ضابط بتهديد التلاميذ بعقاب شديد في حال حاولوا تنفيذ عمليات طعن أو المشاركة في مواجهات، وقال التقرير إن القوات الإسرائيلية اعتقلت شبانا فلسطينيين من بيوتهم فيما كانوا نائمين، بادعاء أنهم حرضوا على تنفيذ عمليات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي في الانترنت، أو عبروا عن نيتهم بتخفيف عمليات، وبعض هؤلاء المعتقلين لم يعلن عن اعتقالهم حتى اليوم.

من جهة أخرى، وصف ضابط إسرائيلي كبير في قيادة الجبهة الوسطى في لقاء مع صحافيين، يوم الأربعاء الماضي، تراجع العمليات الفلسطينية في الضفة خلال الأسابيع الأخيرة بأنه «هدوء غير مستقر»، وأن قوات الجيش الإسرائيلي تستعد لتصعيد كبير في فترة الأعياد، في إشارة إلى عيد الفصح اليهودي وشهر رمضان المبارك.

وقال الضابط بنفسه إن قوات الأمن الإسرائيلية لا تزال تتلقى إنذارات حول النية بتففيذ عمليات من جانب فلسطينيين أفراد أو بتوجيه من منظمات فلسطينية، وأضاف أنه منذ بداية الهبة الفلسطينية الحالية في مطلع تشرين الأول الماضي وحتى نهاية آذار الفائت، كشف الشاباك عن ٥٧ عملية، وفي عشر حالات منها كان ينوي فلسطينيون أسر مستوطنين أو جنود، وفي أربع حالات أخرى جرى اكتشاف مختبرات لصنع مواد متفجرة وأحزمة ناسفة.

وأضاف الضابط أنه «نرى استمرار الإنذارات من وجود منفذي عمليات أفراد يستعدون لاندلاع الوضع مرة أخرى»، وأشار إلى أنه على خلفية الأجواء المشحونة وفي سياق الاستعدادات لتصعيد محتمل «سيتم تعزيز منطقة يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) بـ١٢ كتية إضافية خلال عيد الفصح ويوم الاستقلال وشهر رمضان، والتخوف هو من حملة التحريض حول جبل الهيكل (الحرم القدسي) والقدس والتي ستعود على نفسها مثلما كان الوضع في بداية الهبة الحالية».

فصل النساء العربيات واليهوديات في أقسام الولادة في المستشفيات- ظاهرة قديمة!

الحكومات الإسرائيلية امتنعت عن معالجة ظاهرة الفصل هذه التي تشمل أيضا نساء يهوديات من أصول أثيوبية



هوس الجدران الإسرائيلي يصل لغرف الولادة.

عائلة وقومية أولئك الذين يقطنون في الضفة الغربية“.

وأضاف شتروزمان أن “هذه المجموعة السكانية موجودة في حالة تناقض مصالح بنحوية، ولذلك فإنه مفهوم تماما أن تقول نساء يهوديات إنه ليس مريحا لهن أن يرقدن إلى جانب عربيات يخوض شعبهن حربا معنا“.

وتابع أنه “قرأت إجابة السيدة سموتريتش، التي قالت إن معارفها قتلوا على أيدي مخربين عرب، ألا يمكن فهمها مع تاريخ كهذا؟ وإذا ما قالت يهودية بعد أن لم يياس العرب من محاولاتهم لإلحاقنا من هنا أنها لا تريد أن تردق في المستشفى إلى جانب عربية، فهذه عنصرية؟. إذا حل السلام ونزيد الفصل، فهذه ستكون عنصرية. وبرأيي أنه عندما يأتي السلام لن يكون وضع كهذا“.

وقال شتروزمان إنه وزوجته رعدا إلى جانب عرب ولم ينزعجا من ذلك. وتابع “لقد التقينا بمرضين وبأطباء عرب في المستشفى وكانوا ناجعين ومؤدبين، وأكثر من اليهود أحيانا“.

وعبر هذا القاضي عن معارضته لمنح العرب مساواة، خاصة فيما يتعلق بقرارات حول إسرائيل ومستقبلها، برغم أن الأقلية العربية في إسرائيل ملتزمة بواجباتها، مثل دفع الضرائب واحترام القانون.

وقال إن “العرب لن يكونوا شركاء في قرارات مصيرية لشعب ودولة إسرائيل. لا يعقل أن يكون لعضو كنيست عربي الحق في التصويت على ميزانية الأمن. ولا يعقل أن يحارب ابني في رام الله، وعضو كنيست عربي يحدد ميزانيته الأمنية. وليس صدفة أنه لا يوجد تمثيل عربي في لجنة الخارجية والأمن (في الكنيست)، وعندما دخلها عضو كنيست عربي شكلوا لجنة فرعية لمناقشة الأمور السرية“.

واعتبر شتروزمان أنه “طالما أن دولة إسرائيل لا تعيش في أمان، ينبغي منح أفضلية لليهود في المسائل الوجودية مثل جمع الشتات والاستيطان“.

تحقيق جديد: صرف مليارات على شؤون الدين اليهودي في إسرائيل وتشتت الميزانيات يصعب حصرها!

*** الميزانية التقديرية التي تصرف مباشرة على الشؤون الدينية اليهودية تصل إلى (٨٫٧ مليار شيكل (٢٫٣ مليار دولار) ***

*** كلفة الاقتصاد ككل من تسهيلات ضريبية وعدم انخراط عشرات الآلاف في سوق العمل ارتفعت بنسبة عالية دون تحديد ***

ترفع أسعار اللحوم المجفدة المستوردة بنسبة تصل إلى ٢٠٪، فإنها ترفع أسعار اللحوم الطازجة في إسرائيل بما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪.

ويقول مستوردون للحوم إن استيراد اللحوم من أمريكا اللاتينية، يستوجب إرسال ما بين ١٠ إلى ١٤ ريل دين يهوديا إلى كل مسلخ ستم الاستيراد منه، وكلفة كل رطل دين كهذا، تتراوح ما بين ١٦ ألف إلى ٧ آلاف دولار شهريا، إضافة إلى تكاليف أخرى، ما يعني كلفة شهرية تصل إلى ١٠٠ ألف دولار، من أجل استيراد ٥٠٠ طن من اللحوم المجفدة.

تسهيلات ضريبية

ويقول التقرير إن سلطة الضرائب لا تفرض أنظمتها ولا تجبي ضرائب من العاملين في الديانة اليهودية. وحسب تقرير سابق لمراقب الدولة، فإن الكثير من الحاخامين والرابانيم والكوهانيم(تسميات لمراتب متعددة في الحاخامية اليهودية)، لا يقدمون تقارير حول مدايلهم الحقيقية من الخدمات التي يقدمونها لليهود. وأكثر من هذا، فمراقب الدولة كان كشف في تقريره السنوي للعام ٢٠١٤، أن سلطة الضرائب قبلت بـ ٢٠ مليون شيكل فقط (٢٦ مليون دولار) عن مدخول بـ ٦٦٥ مليون دولار سنويا (١٧٥ مليون دولار) لأحد الحاخامين على مر سنوا، تقرب فيها من دفع الضرائب، وأبرمت معه سلطة الضرائب صفقة.

كذلك يقول التقرير إن السلطات لا تفرض ضرائب على العاملين في قطاع تطبيق الحلال وفق الشريعة اليهودية، إضافة إلى أن كل الجمعيات التي تعمل في قطاع الخدمات الدينية لا تجبي ضرائب، وحسب التقدير فإن هذا خسارة لخزينة الضرائب بنحو ٤١٠ ملايين شيكل، وهو ما يعادل ١٠٨ ملايين دولار سنويا.

جميع الوزارات والمؤسسات

ويعدد التقرير مجالات صرف مختلفة على قطاع الدين اليهودي من خلال جميع الوزارات، عدا عن بنود إضافية دخلت إلى الموازنة العامة في هذا العام، مثل تخصيص ٨ ملايين دولار لإقامة مؤسسات دينية، عدا ما هو مقرر من قبل، وتخصيص ٥ ملايين دولار لإقامة صريح لأحد الحاخامين وتمويل زيارة سنوية له، إضافة إلى ٢٥٠ ألف دولار لإحياء ذكرى حاخامين سابقين. ومن البنود اللافتة تخصيص ميزانية ٦٧٠ ألف دولار سنويا للاشتارة في مجال زيادة الخصوبة (النسل) بحسب الشريعة، من خلال معهد “الخصوبة واللب بموجب الشريعة اليهودية“.

وتتلقى الوكالة اليهودية (المهيمونية) سنويا ملايين الدولارات، من أجل تحويلها إلى نطر دينية مختلفة، مثل ٦٠٨٥ مليون دولار سنويا من أجل تحويلها لمعهد تاهيل حاخامين ورابانيم ومهلهين للتهود، و ٣٠٠ ألف دولار من أجل تعميق الهوية الدينية اليهودية لدى الجنود المشرحين، أي الذين انهموا خدمتهم الإزامية.

في غرف الولادة هذه. وعندما بدأوا بتعليمي الأنظمة، في بداية عملي، أوضحوا لي أنه بعد أن تنجب امرأة عليّ أن أتصل بقسم الولادة وهناك يسألون ‘ناطقة (بالعربية) أم ليست ناطقة؟‘ وبناء على ذلك يوزعونهن على الغرف“.

وأضافت القابلة نفسها أنه “يوجد نوعان من الغرف في قسم الولادة: غرف لست والدادت مع غرفة مراحيض واحدة، وغرف مريحة لوالدتين أو ثلاث، وواضح أن الوالدادت العربيات يتم تجميعهن في الغرف الأقل راحة، من دون علاقة بوقت الولادة“.

وأشارت القابلة إلى أن التمييز ضد الوالدادت العربيات في المستشفى متاصل. وقالت “توجد في قسم الولادة في هداسا هار هنتسوفيم (العيسوية) أربع غرف ضيقة ومكتظة وثلاث غرف أخرى رحبة وإحداها، الغرفة رقم ٦، تعتبر الأفخم وهي مظلة على البلدة القديمة. وفي بداية تأهيلي للعمل جرى التوضيح أنه لا يتم إدخال عربيات إلى الغرفة رقم ٦“.

وأضافت أنه “في أحد أيامي الأولى في العمل وصلت امرأة عربية على وشك الولادة وأدخلتها إلى الغرفة الشاغرة، رقم ٦، وعلى الفور جاءت عدة قابلات وقلن لي إن هذه غرفة ليست للعربيات وإنما لليهوديات فقط“.

وقالت القابلة نفسها إنه “سمعت أكثر من مرة واحدة قابلات يقلن بعد أن ولدت امرأة فلسطينية: ‘وُلد مخرب آخر‘“.

وسياسة الفصل هذه متبعة ضد المواطات العربيات في إسرائيل أيضا. وتطرقت منظمة “أطباء لحقوق الإنسان“ إلى هذا التمييز في العام ٢٠١٣ بعد نشر تعليقات في شبكات التواصل الاجتماعي تطلب فيها نساء يهوديات “توصيات“ حول مستشفيات تمارس الفصل بين اليهوديات وغير اليهوديات، ونشرت في العقد الماضي تقارير حول هذه الظاهرة، لكن من أجل الاطلاع على حجم هذه الظاهرة، اتصلت مندوبات من “أطباء لحقوق الإنسان“ هاتفيا بمستشفيات وعرضن أنفسهن كنسءا يقتربن من موعد الإنجاب واستوضحن إمكانيات الفصل.

وجرت هذه الاتصالات مع مستشفيات “سوروكا“ في بئر السبع و”مئير“ في كفر سابا و”كرمل“ في حيفا و”هيبل يافيه“ في الخضيرة. ووفقا للمنظمة فإن الإجابات كانت متطابقة في جميع هذه المستشفيات، ومؤدبا أنه يتم بذل جهد في الأقسام للفصل بين الوالدادت من خلفيات مختلفة، كما أن الانطباع هو أن طلبات الفصل هذه ليست استثنائية وتعتبر شرعية.

تمييز ضد الوالدادت الأثيوبيات أيضا

تكشف جراء العاصفة التي أثارتها أقوال سموتريتش جانب آخر من الفصل على خلف عنصرية بين الوالدادت في المستشفيات الإسرائيلية، وتبين أن هذا الفصل يسري على الوالدادت من اليهود الفلاشا، الذين استجلبتهم إسرائيل من أثيوبيا.

وقالت مديرة قسم الولادة في مستشفى «هداسا» في العيسوية، البروفسور دروريت هوخز، الأسبوع الماضي، إنها كانت تأخذ بالحسبان طلب نساء يهوديات لا يرقدن في غرفة واحدة مع والدادت اثيوبيات.

وفي إثر هذا التصريح، قالت عضو الكنيست السابقة بنينا تامنو – شاطا، وهي من أصول أثيوبية، لموقع (والا، الإلكتروني، إنها مرت بتجربة شخصية في هذا السياق، وإنه عندما أنجبت في المرة الأولى سار كل شيء على ما يرام، لكن الحدث وقع عندما أنجبت في المرة الثانية.

وأوضحت أنه كتحت الأولى في غرفة الانتظار للوالدادت، وكانت هناك غرفة فاخرة توجد فيها والدتان فقط. وجاءت بعدي امرأة، وبعد ساعة لم تكن هناك، وبعد ذلك جاءت امرأة أخرى وتبخرت، لم أطرح أسئلة، لكن السبب كان واضحا لي، فبعد أن خرجت كلتا المرأتين استندت السبب.

ورات تامنو – شاطا أن سبب خروج الوالدتين من الغرفة وعدم رغبتها بالبقاء برفقتهما مرتبط بقضية القاء وجبات الدم التي تجرع بها إسرائيليون من أصول أثيوبية للاشتباه بأنها قد تكون مصابة بجرثومة HIV التي تسبب

استنكر سياسيون إسرائيليون، خصوصا من أحزاب الوسط - اليسار، دعوة عضو الكنيست، بتسلئيل سموتريتش، من «البيت اليهودي»، في بداية شهر نيسان الحالي، إلى الفصل بين النساء العربيات واليهوديات في أقسام الولادة في المستشفيات.

لكن هذه الاستنكارات، خصوصا من جانب أقطاب الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، لا تتلاءم مع حملات التحريض التي يقومون بها ضد الفلسطينيين، في كلا جانبي الخط الأخضر، يوميا تقريبا، من أجل حقن وتغذية الرأي العام في إسرائييل بالافكار العنصرية المتطرفة. وأظهر استطلاع للرأي العام في إسرائيل بالافكار العنصرية المتطرفة يوم ٨ نيسان الجاري، أن ٤١٪ من اليهود في إسرائيل يؤيدون الفصل بين العرب واليهود في المستشفيات. وأيد فصلا كهذا ٣٪ فقط من العرب، ما يدل مرة أخرى على تغفلل الأفكار العنصرية بشكل واسع بين اليهود.

وترتفع نسبة المؤيدين للفصل بين العرب واليهود بشكل كبير في صفوف المتدينين اليهود وتصل إلى ٧٢٪، بينما عارض هذا الفصل ٧٢٪ من العلمانيين و٦٢٪ من المتدينين المحافظين، وفقا للاستطلاع.

وكان سموتريتش قد كتب في حسابه على موقع “تويتر“ أن “زوجتي ليست عنصرية أبدا، لكن بعد الولادة تريد أن تتراح ولا تريد الحفلات الحاشدة المعتادة لدى عائلات الوالدادت العربيات“.

وأضاف أنه “طبيعي الا ترغب زوجتي بالاستلقاء قرب واحدة أنجبت للتو طفلا ربما سيرغب بقتل طفلهما بعد عشرين عاما... العرب هم أعدائي ولذلك لا يسرني أن أكون برفقتهما“.

وغالبا ما ينشر سموتريتش ويتفوه بعبارات عنصرية ومؤيدة للإرهاب اليهودي، واعتبر مؤخرا أن جريمة حرق عائلة دوايشم من قرية دوما “ليست إرهابا“.

الفصل قائم ومنذ سنين طويلة

أظهرت تقارير نشرت في وسائل الإعلام الإسرائيلية أن أقوال سموتريتش لم تات من فراغ، وأن الفصل بين اليهود والعرب في كثير من المستشفيات الإسرائيلية قائم فعلا ومنذ سنوات فطوار، كما تبين أنه على الرغم من أن وزارة الصحة أعلنت معارضتها للفصل منذ سنوات، إلا أنها لم تفعل شيئا لأن الفصل ما زال قائما حتى اليوم.

ويغض الأطباء وإدارات المستشفيات الطرف عن هذا الفصل، برغم أن المستشفيات تكسب آلاف الشواكل مقابل كل امرأة والدة، إلا أن المستشفيات تنظر إلى هذا الفصل بين العربيات واليهوديات بأنه جزء من شروط الراحة للوالدادت اليهوديات.

وذكرت الإذاعة العامة الإسرائيلية أن هذا الفصل بين الوالدادت العربيات واليهوديات حاصل في مستشفيات مثل «هداسا» بفرعيها في عين كارم والعيسوية في القدس، وفي مستشفى «إيلخولوف» في تل أبيب ومستشفى «مئير»، في كفار سابا، سواء يطلب من الوالدادت أو بشكل أوتوماتيكي. ونفت جميع المستشفيات وجود سياسة فصل كهذه لديها، لكنها اعترفت بأنه في حال طلبت والدادت ذلك فإن المستشفى يستجيب لهن.

يشار إلى أن هذا الفصل ممنوع وفقا للقانون لأنه يعكس عنصرية صرفة وتمييزاً بين المرضى من جانب المستشفى، لكن صحيفة «هآرتس» أكدت أن «من يعرف المؤسسة الصحية من الداخل يعرف أن هذه الظاهرة موجودة في مستشفيات عديدة منذ فترة طويلة، وتبدأ أحيانا منذ حضور الوالدادت إلى المستشفيات“.

ويقدم مستشفى «هداسا» في العيسوية السكان الفلسطينيين في شمال القدس الشرقية والسكان اليهود المزدحم في المنطقة.

ونقلت الصحيفة عن مرضة قابلة عملت في قسم الولادة في هذا المستشفى قولها إنه ‘يدخل العامل الديمغرافي‘، إذا تحدثنا بلغة نظيفة،

الجمعيات التي تعمل في الشؤون الدينية هو الأكثر تقبلا، وهذا كما يبدو مرتبط أكثر بشكل الائتلاف الحاكم، وموقع الأحزاب الدينية منه.

كما يتضح أن الصرف على هذه الجمعيات يأتي من عدة وزارات، وأحيانا يكون من المصالح الحكومية، وهذا يفسر عدم اهتمامها، ويقول غيتسين إنه من المستهن أن الحكومة تمول جمعيات تختص بالعمل بين الجمهور العلماني لحتى على الاقبال على الدين والتدين، إن كان هذا من خلال جمعيات ومراكز دينية تعمل في جذب الجمهور للتدين، أو من خلال فرض حاخامين على الجمهور العلماني ليفرضوا عليه املادتهم الدينية، وغالبا فإن هذا الصندا متعلق بعملية عقود الزواج.

والصرف الأكبر، حسب استعراض التحقيق، هو على المعاهد الدينية، وحملات التدين، وأيضا المجالس الدينية الرسمية في المدن والبلدات الكبرى، وعلى المؤسسات التي تفرض الحلال اليهودي.

وفي ما يلي عرض لبعض جوانب الصرف المركزي.

المعاهد الدينية

حسب مسح التقرير، فإن مجموع ما حصلت عليه المعاهد الدينية اليهودية، ومراكز أخرى تقوم بحملات للتدين، بلغ في العام الماضي ٢٠١٥، مليار شيكل، وهو ما يعادل ٢٦٠ مليون دولار، وهذا يشمل التيارين الدينيين الأكبرين: الديني المترمت (الحريديم) والديني الصهيوني، والقسم الأكبر من هذه المعاهد، تسمى معاهد لتعليم التوراة، والطلبة عادة هم ممن تجاوزوا المرحلة المدرسية، وأيضا المتقدمون في العمر، وهؤلاء يحصلون على منحصات اجتماعية خاصة بهم لضمان الدخل، من الموازنة العامة، وتقدر الميزانية التي يحصلون عليها سنويا حوالي ٢٧ مليون دولار.

وهذا الصرف لا يشمل شبكات التعليم الخاصة، التابعة للتيارات الدينية المختلفة، فعلى شبكة التعليم التابعة لحركة “شاس” لليهود المتدينين المترمتين، حصلت على العام الماضي على ٥١٢ مليون شيكل، وهو ما يعادل ١٣٦ مليون دولار.

ويودر منذ سنوات طويلة، جدل حول ميزانيات شبكات تعليم “الحريديم“، التي تدفع لهم بشكل استثنائي، لأنها لا تلتزم بالمنهاج التعليمي الرسمي، ولا تدرس مواضيع أساسية، مثل الرياضيات والعلوم، وتصل نسبة التحصيل للمدارس إلى ما يقارب ١٠٠٪، أي تعد قانونيا “مدارس معترفا بها ولكنها ليست رسمية“.

وللمقارنة، فهذا التعريف القانوني “مدارس معترف بها ولكنها ليست رسمية“ يسري أيضا على ٤٣ مدرسة في المجتمع العربي تابعة لكناست، وغالبيتها قائمة منذ ما قبل النكبة. ورغم أنها مدارس لا تُعد دينية من حيث المنهاج الدراسي وتلتزم بالمنهاج الرسمي، إلا أن تمويلها الفعلي لا يتعدى ٥٠٪، وهي تواجه أزمة اقتصادية

خاتمة في السنوات الأخيرة.

كذلك من بين الأطر التي تحصل على ميزانيات من وزارة التعليم، جمعيات تعمل على نشر “الثقافة الدينية اليهودية“، ويلفت ميزانيات الدعم التي حصلت عليها في العام الماضي ما يعادل ٣٧ مليون دولار.

إذا كان الصرف الإجمالي على آلة الحرب الإسرائيلية، بما فيها كلفة الاحتلال والاستيطان ومختلف الأجهزة “الأمنية“، أشبه بمتاهة لا حصر دقيق لها ويبقى أقل مما ينشر للجمهور، فإن حجم هذا الصرف ليس وحده “سريا“، بل هناك أيضا الصرف الكلي على كل ما يتعلق بالشؤون الدينية اليهودية، بما في ذلك كلفة الاقتصاد، وسيبقى أبعد من تحديده بشكل دقيق، برغم أن التقديرات تقول إن الميزانيات المباشرة والتسهيلات الضريبية تصل إلى ما يعادل ٢٣ مليار دولار سنويا. ونشرت المجلة الشهرية لصحيفة “ذي ماركر“ الاقتصادية اليومية مؤخرا تحفيقا حول هذا الملف بالتعاون مع جمعية “يسرائيل حوفشيت“ (إسرائيل حرة)، التي تعنى بالدرجات الدينية.

ويأتى التحقيق في محاولة للوصول إلى أقرب ما يمكن للصرف الكلي على الدين اليهودي، من ميزانيات مباشرة، وتسهيلات ضريبية، وكلفة للاقتصاد بشكل عام، وهذا المبدأ الأخير سيكون من الصعب حصره، فعلى انخراط عشرات آلاف الرجال “الحريديم“ في المعاهد الدينية طيلة حياتهم، وامتناعهم عن الانخراط في العمل، والعيش على المنحصات الاجتماعية، هذا يحد ذاته كلفة للاقتصاد، من حيث عدم الانتاجية، وتكوين عشرات آلاف الأسر التي تعيش بقرع إرادي، ويضاف الى هذا، شبه شل الحركة العامة والحركة التجارية والمواصلات العامة في أيام السبت، الذي يكلف الاقتصاد الاسرائيلي ويساهم في تقليص وتيرة نموه سنويا، بموجب أبحاث سابقة. ما دفع إلى هذا التحقيق، بحسب معدي، هو الاتفاقيات المتعلقة بالقطاع الديني، التي أبرمت بين الكتل التي تشكل الحكومة الحالية، وخاصة الدينية منها، إذ أن “الابتزاز“ حسب تعبير التحقيق، كان تقريبا في جميع الوزارات، وبكل الطرق، لأن كل واحد من البنود في ميزانيات كهذه، سيمسب في نهاية المطاف لدى الجمهور الديني، وبالتالي الأحزاب التي تمثله.

ومن أجل الوصول إلى ما هو أقرب إلى الحقيقة، فقد تم فحص كل واحدة من الجمعيات ذات الطابع الديني التي تتقاضى دعما، أحيانا يكون من أكثر من جهة حكومية: إلى جانب التدقيق في الميزانيات المباشرة التي تتلقاها المؤسسات الدينية الرسمية، والمدارس الدينية الخاصة للتيارات الدينية، وحسب التقديرات، فإن حجم هذه الميزانيات إلى جانب التسهيلات الضريبية، تصل إلى ٨٫٧ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٢٫٣ مليار دولار سنويا.

ويقول مدير عام جمعية “يسرائيل حوفشيت“، ميكي غيتسين، لقد سعينا لمعرفة الصرف الكلي على الشؤون الدينية وما يتبع لهذا الصرف، ووضعه في خانة واحدة، كي يكون بقدرة المواطن معرفة حجم الصرف بالشفافية الموجودة في جوانب الصرف الأخرى في الموازنة العامة.

ويقول التقرير إن حجم الميزانية السنوي على الشؤون الدينية من كل جوانبها ليس ثابتا، فهناك ميزانيات شبه ثابتة وترتفع مع ارتفاع حجم الميزانية العام، والقصد تلك التي تصرف على المؤسسات الدينية الرسمية، مثل الحاخامية العليا، أو المجالس الدينية المنتشرة في جميع المدن والبلدات الكبيرة؛ بينما الصرف على

آخر تقرير لـ «مركز أدفا»:

المستوى الصحي للسكان في إسرائيل يعكس الفجوات في جودة الحياة!

* سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أدت إلى تراجع وتقلص الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة *



العمرية ٢٠-٢٩ عاما في إسرائيل ملتحقين بالجامعات والكليات الأكاديمية. غير أن توزيعهم بحسب البلدات لم يكن متكافئا على الإطلاق، ففي البلدات المتقدمة اقتصاديا بلغت النسبة ٢٢,٢٪، وفي بلدات التطوير ١٢,٦٪ وفي البلدات العربية ٨,٨٪. وفي التفسير الأساسي للنسبة المنخفضة للملتحقين بالتعليم العالي هو النسبة المنخفضة للشباب/الشابات الذين يحصلون على شهادة البجروت. والاستحقاق لشهادة البجروت شهد تقدما وتراجعا من حيث النسب، ففي العام ٢٠١٣، ارتفعت نسبة المؤهلين لنيل شهادة بـ ٥٣٪، ولكن في العام ٢٠١٤ سجل انخفاض طفيف. ونسبة الملتحقين بالدراسات الأكاديمية من بين خريجي المسار التعليمي النظري أعلى من نسبتهم من بين خريجي مسار التعليم المهني. وقال التقرير إنه فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، تعول دولة إسرائيل على النمو الاقتصادي. ولكن ثمار النمو تغلغت أساسا نحو الأعلى بدلا من الأسفل. ومواجهة عدم التكافؤ تتطلب تدخلا سياسيا جادا، والمشكلة

المدير العام في واحدة من الشركات الـ ١٠٠ المدرجة في مؤشر تل أبيب ١٠٠، في عام ٢٠١٤، ٥ مليون شيكل في السنة، أو ٤١٧ ألف شيكل في الشهر. ومتوسط تكلفة الأجر السنوية لأصحاب أكبر خمسة مناصب في هذه الشركات بلغ ٣,٦٤ مليون شيكل، أو ٣٠٣ ألف شيكل في الشهر. وتشير هذه المبالغ إلى حدوث انخفاض ما، مقارنة بالعام ٢٠١٣، ولكنها لا تزال خيالية بالنسبة للغالبية العظمى من الإسرائيليين.

وفي العام ٢٠١٤، كان متوسط تكلفة أجور أصحاب أكبر خمسة مناصب في الشركات المذكورة أعلاه أكبر ٣٢ مرة من متوسط الأجور في السوق (٩٣٧٣ شيكل للعمال الإسرائيليين فقط) وأكبر ٧٠ مرة من الحد الأدنى للأجور في ذات السنة (٤٣٠٠ شيكل).

في المقابل، تلقى ٣,١٣٪ من الأجيريين في السوق (في العام ٢٠١٣) الحد الأدنى من الأجور، وما دون ذلك. وتلقى ٢,٢٪ أجرا تعتبره منظمة OECD منخفضة ولا يزيد عن ثلثي متوسط الأجور في السوق، وهذه النسبة مرتفعة جدا مقارنة بدول تلك المنطقة.

وفي المستويات المنخفضة في سلم الأجور، كان تمثيل النساء أعلى من تمثيل الرجال: في العام ٢٠١٣، ٣٢,٥٪ من عامة النساء الأجيريات تلقين أجزاء لا يزيد عن الحد الأدنى للأجور، مقارنة بـ ١٨,١٪ من الرجال الأجيريين الرجال.

والتمثيل المفرط في المستويات المنخفضة في سلم الأجور يميز الأجيريين بشكل كبير منذ العام ١٩٧٠، لدى اليهود ولدى العرب. ومع ذلك، تزيد نسبة وفيات الأطفال اليوم (٢٠١٠-٢٠١٤) لدى السكان العرب عن نسبة الوفيات لدى السكان اليهود بـ ٢٠ مرة.

وينطبق الأمر كذلك على متوسط العمر المأمول عند الولادة، وهو مرتفع نسبيا في إسرائيل، لكن مع ذلك، متوسط العمر المأمول لدى الرجال اليهود أعلى من متوسط عمر الرجال العرب، كما يزيد متوسط العمر المأمول لدى النساء اليهوديات عن نظيره لدى النساء العربيات.

وتابع التقرير أنه منذ انتهاء الانتفاضة الفلسطينية الثانية، شهد الاقتصاد الإسرائيلي معدلات نمو جيدة جدا، تفوق معدلات النمو في أوروبا الغربية. ففي الفترة ما بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠١٤، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٣,٣٪ في السنة، مقارنة بـ ١,٦٪ فقط في دول منظمة OECD وتيفا لذلك كان من المتوقع أن يعكس هذا الأمر في الوضع الاقتصادي لجميع الإسرائيليين، إلا أن متوسط الأجور تقريبا لم يتغير.

والمعطيات المتوفرة على المدى الطويل، والتي رُودت بها مؤسسة التأمين الوطني، تشير إلى أنه منذ حوالي ٢٥ عاما، خاصة منذ انتهاء الانتفاضة الثانية، لم تصب النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بزيادة موازية في الأجر الحقيقي. وفي العام ٢٠١٤ أصبحت الفجوة بينهما أكبر من أي وقت مضى. وأشار التقرير إلى نتائج أخرى، منها: ١. ثمار النمو، وبدلا من أن تتغلغل نحو الأسفل كما يدعي قادة السوق، تتغلغل، على نحو غير طبيعي، نحو الأعلى. ٢. حفصة المشغلين في "كعكة" الدخل القومي ارتفعت في العقد الأخير (٢٠٠٤-٢٠١٤) من ١٤٪ إلى ١٧٪، وذلك على حساب العمال، الذين انخفضت حصتهم من ٦١٪ إلى ٥٧٪. وأجر الموظفين الكبار ارتفع بشكل ملحوظ، فقد بلغ متوسط تكلفة أجر

تقرير حكومي رسمي صدر في إسرائيل لمناسبة "يوم الصحة العالمي":

فجوات صحية عميقة في المجتمع العربي - معدلات أعلى في وفيات الأطفال والتدخين والسمنة الزائدة ومعدلات أقل في مأمول الحياة!

السابع الابتدائي. وتبلغ نسبة الطلاب العرب في الصف السابع الذين يعانون من الوزن الزائد أو من السمنة الزائدة نحو ٣٩٪، مقابل ٣٠٪ في المعدل الإسرائيلي العام. أما بين الطلاب العرب في الصف الأول فتبلغ نسبة هؤلاء ٢٤٪، مقابل ٢١٪ في المعدل الإسرائيلي العام. وتؤكد المعطيات أيضا أن الارتفاع في نسبة الطلاب الذين يعانون من الوزن الزائد أو من السمنة الزائدة بين الصف الأول والصف السابع هو أعلى وأبرز بين الطلاب العرب عما هو بين الطلاب اليهود في المرحلة ذاتها.

الاكتئاب

خلال العام ٢٠١٣، صرح ٣٤٪ من أبناء الشبيبة في سن ٢٠ سنة وما فوق في إسرائيل بأنهم يشعرون بالاكتئاب في أحيان متقاربة أو من حين إلى آخر، بينما صرح ٩٪ منهم بأنهم يشعرون بالاكتئاب في فترات متقاربة جدا. ومن بين هؤلاء، قال ٤٩٪ من الشبان العرب إنهم يشعرون بالاكتئاب من حين إلى آخر أو في فترات متقاربة، مقابل ٣٠٪ من الشبان اليهود. أما بين النساء فكانت النسبة ٤٠٪، مقابل ٢٧٪ بين الرجال. وأشارت المعطيات الرسمية إلى أن الشعور بالاكتئاب يزداد مع التقدم في السن: ٣٢٪ من أبناء ٢٠-٤٤ عاما، ٣٥٪ من أبناء ٤٥-٦٤ عاما و ٢٨٪ من أبناء ٦٥ عاما وما فوق.

التدخين

تستند المعطيات عن التدخين إلى الإفادات الشخصية الفردية، وهي تبين أن ١٦,٢٪ من أبناء الشبيبة في سن ٢١ عاما وما فوق في إسرائيل قالوا إنهم دخنوا في العام ٢٠١٣ سيجارة واحدة على الأقل في اليوم. وتقول المعطيات إنه يمكن ملاحظة حصول تراجع وهبوط في نسبة المدخنين من أبناء الجنسين وأن نسبة المدخنين (الرجال والنساء) في إسرائيل عامة هي أقل من نسبتهم المتوسطة في دول منظمة OECD: ١٦,٢٪ مقابل ١٩,٧٪. وتبين المعطيات أن نسبة الرجال المدخنين هي أعلى من نسبة النساء المدخنات، في جميع المراحل العمرية، حيث بلغ الفارق في العام ٢٠١٣ نحو ١١٪ "لصالح" الرجال، بينما تقلصت هذه النسبة مع السنوات، بشكل متواصل، على خلفية إقلاع كثيرين من الرجال عن التدخين.

أما بين المواطنين العرب في إسرائيل، فتبلغ نسبة المدخنين ٣٥,٤٪ من الرجال و ٤,١٪ بين النساء، مقابل ١٩,١٪ من الرجال اليهود و ١٢,٦٪ من النساء اليهوديات.

أو "جيد" ينخفض ويتراجع مع التقدم في السن: فنحو ١٠٪ تقريبا من مجمل المواطنين في إسرائيل في سن ٢٠-٤٤ عاما في العام ٢٠١٣، من الرجال والنساء، قالوا إن وضعهم الصحي "جيد جدا" أو "جيد". بينما انخفضت هذه النسبة إلى ٤٪ فقط بين المواطنين في سن ٦٥ عاما وما فوق.

ولوحظ أن نسبة الرجال الذين وصفوا حالتهم الصحية بأنها "جيدة جدا" أو "جيدة" كانت أعلى من نسبتها بين النساء - ٥٢٪ من الرجال مقابل ٤٠٪ فقط من النساء. وتصف النساء في سن ٦٥ عاما وما فوق حالتهم الصحية، إجمالا، بأنها أسوأ من الحالة الصحية بين الرجال في الفئة العمرية ذاتها.

وفي المقارنة مع المعطيات الدولية للعام ٢٠١٣، يتضح أن إسرائيل تحتل المرتبة الـ ٨ من دول منظمة OECD من حيث الوضع الصحي العام، إذ قال ٨٠٪ من المواطنين في إسرائيل إن وضعهم الصحي "جيد جدا" أو "جيد". بينما بلغ المعدل العام في دول هذه المنظمة ٦٩,١٪.

زيادة الوزن والسمنة الزائدة

أكثر من ربع الطلاب في المدارس الإسرائيلية حتى الصف التاسع (٢٧٪) كانوا يعانون من زيادة الوزن أو من السمنة الزائدة في العام ٢٠١٢. أما بين الطلاب في الصف الأول فبلغت نسبة هؤلاء ١١٪، مقابل ٣٪ من طلاب الصف السابع. وهي النسب ذاتها التي سجلت في الفترة الواقعة بين العامين ٢٠١١ و ٢٠١٣ أيضا.

وقد لوحظ أن نسبة الطلاب الذين يعانون من الوزن الزائد أو من السمنة الزائدة ترتفع من الصف الأول حتى الصف الخامس، حيث تستقر حتى الصف السادس ثم تعود إلى الانخفاض في الصف التاسع. وقد بقيت نسبة الطلاب الذين يعانون من الوزن الزائد أو من السمنة الزائدة على حالها خلال السنوات الأخيرة، إذ بلغت في العام ٢٠١٤ نحو ٩٪ من طلاب الصف الأول ونحو ١٣٪ من طلاب الصف السابع.

أما بين الطلاب العرب البدو وبين الطلاب الحريديم، في صفوف الأول وفي صفوف السابع على حد سواء، فإن نسبة الذين يعانون من الوزن الزائد ومن السمنة الزائدة بينهم هي أقل بصورة ملحوظة عما هي بين الطلاب عامة في إسرائيل في المرحلة نفسها. في العام ٢٠١٤، بلغت نسبة الطلاب الحريديم في الصف الأول الذين يعانون من الوزن الزائد أو من السمنة الزائدة ١٤٪، مقابل ١١٪ بين الطلاب العرب البدو. وارتفعت هذه النسبة بين الطلاب الحريديم في الصف السابع إلى ٢٤٪ كما ارتفعت بين الطلاب البدو في المرحلة نفسها إلى ٢٥٪.

وفي المعدل العام في إسرائيل، يعاني ٢١٪ من طلاب صفوف الأول من الوزن الزائد أو من السمنة الزائدة بينما تبلغ النسبة بين طلاب صفوف السابع ٣٠٪.

وأكدت المعطيات الرسمية أن معدلات السمنة الزائدة بين المواطنين العرب هي أعلى منها بين المواطنين اليهود، وخاصة بين الطلاب في صفوف

عند ٢٨,١٪ و ٢٨,١٪ طفل عربي مقابل طفل يهودي واحد. وفي العام ٢٠١٤، بلغ معدل وفيات الأطفال حتى سن سنة واحدة ٦ أطفال عرب من كل ألف ولادة سليمة مقابل ٢,٦ طفل يهودي، بينما انخفضت هذه النسبة خلال العقد الأخير من ٨,١ إلى ٦ أطفال عرب (٦,٦٪) مقابل ٢,٦ طفل يهودي (٢,٩٪).

في لواء الجنوب (النبق)، بلغت نسبة وفيات الأطفال في الفترة بين العامين ٢٠١١ و ٢٠١٣ نحو ٥ أطفال، وهي النسبة الأعلى من بين جميع اللوائح في إسرائيل، حيث بلغت في لواء تل أبيب ٢,٣٪ وفي لواء المركز ٢,٥٪ وفي لواء "يهودا والسامرة" (المستوطنون في الضفة الغربية) ٢,٥٪. وبالمقارنة مع المعدلات الدولية (للعام ٢٠١٣)، احتلت إسرائيل المرتبة الـ ١٣ بين دول منظمة OECD من حيث معدلات وفيات الأطفال.

مأمول الحياة

احتلت إسرائيل في العام ٢٠١٣ المرتبة السابعة بين دول منظمة OECD من حيث معدل مأمول الحياة، بمعدل متوسط بلغ ٨٢,٢ سنة، وهو أعلى بـ ٦,٦ سنة من المعدل المتوسط في دول منظمة OECD (٧٥,٥ سنة).

في الفترة ما بين العامين ٢٠٠٠ و ٢٠١٤، سجل مأمول الحياة في إسرائيل ارتفاعا ملحوظا، بـ ٦,٦ سنة بين الرجال و بـ ٣,٢ سنة بين النساء (من ٧٦,٧ إلى ٨٠,٣ بين الرجال ومن ٨٠,١ إلى ٨٤,١ بين النساء). أما بين المواطنين العرب، فكان مأمول الحياة أقل منه بين اليهود، بين الرجال وبين النساء على حد سواء. لا بل تعمق الفارق بين الرجال العرب والرجال اليهود خلال السنوات الأخيرة وهو يبلغ ٢,٩ سنة لصالح الرجال اليهود. أما الفارق بين النساء اليهوديات والنساء العربيات فبلغ ٣,٣ سنة لصالح اليهوديات. ويبلغ الفارق في مأمول الحياة بين الرجال اليهود والنساء اليهوديات ٣,٩ سنة لصالح النساء اليهوديات، بينما يبلغ الفارق بين النساء العربيات والرجال العرب ٢,٩ سنة لصالح النساء العربيات.

وفي العام ٢٠١٣، بلغ مأمول الحياة بين الرجال في إسرائيل ٨٠,٣ سنة، وهي إحدى النسب الأعلى بين دول منظمة OECD - الثالثة، سوية مع إيطاليا، بينما تحتل النساء الإسرائيليات مرتبة أدنى من حيث مأمول الحياة - المرتبة الحادية عشرة بمعدل ٧٣,٩ سنة، سوية مع لوكسمبورغ.

الوضع الصحي العام

خلال العام ٢٠١٣، وصف ٨٠٪ من السكان في إسرائيل وضعهم الصحي العام بأنه "جيد جدا" أو "جيد". أما نسبة هؤلاء (الذين وصفوا وضعهم الصحي بأنه "جيد جدا" أو "جيد") بين المواطنين العرب فكانت أقل منها بين اليهود، من الرجال والنساء على حد سواء: ٧٣٪ من المواطنين العرب قالوا إن وضعهم الصحي "جيد جدا" أو "جيد"، مقابل ٨٢٪ من المواطنين اليهود.

وأفادت المعطيات الرسمية بأن وصف الوضع الصحي العام بأنه "جيد جدا"

أكد «مركز أدفا» معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل» في تقريره السنوي «صورة الوضع الاجتماعي في إسرائيل ٢٠١٥» الصادر مؤخرا، أن معطيات الأوضاع الاقتصادية تنعكس في نهاية المطاف على المستوى الصحي.

وأشار المركز إلى أن المستوى الصحي للسكان في إسرائيل يعكس جودة الحياة، وعلى نحو أكثر شمولية يعكس الفروقات الاجتماعية العامة، جودة التغذية، جودة البيئة، جودة المسكن، درجة الوعي للمخاطر الصحية، جودة النقل، طبيعة التشغيل، البعد عن مراكز الخدمات الطبية وما إلى ذلك. وأضاف أن الفروقات في جودة الحياة تنعكس في مؤشرين رئيسيين مستخدمين في جميع أنحاء العالم للدلالة على الفجوات في المستوى الصحي، وهما معدل وفيات الرضع ومتوسط العمر المأمول.

وبحسب معطيات المركز، بلغ معدل وفيات الرضع في إسرائيل ٣,١ في العام ٢٠١٣. وقد زدها هذا المعدل في المرتبة ١٤ من بين دول OECD وانخفضت النسبة بشكل كبير منذ العام ١٩٧٠، لدى اليهود ولدى العرب. ومع ذلك، تزيد نسبة وفيات الأطفال اليوم (٢٠١٠-٢٠١٤) لدى السكان العرب عن نسبة الوفيات لدى السكان اليهود بـ ٢٠ مرة.

وينطبق الأمر كذلك على متوسط العمر المأمول عند الولادة، وهو مرتفع نسبيا في إسرائيل، لكن مع ذلك، متوسط العمر المأمول لدى الرجال اليهود أعلى من متوسط عمر الرجال العرب، كما يزيد متوسط العمر المأمول لدى النساء اليهوديات عن نظيره لدى النساء العربيات.

وتابع التقرير أنه منذ انتهاء الانتفاضة الفلسطينية الثانية، شهد الاقتصاد الإسرائيلي معدلات نمو جيدة جدا، تفوق معدلات النمو في أوروبا الغربية. ففي الفترة ما بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠١٤، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٣,٣٪ في السنة، مقارنة بـ ١,٦٪ فقط في دول منظمة OECD وتيفا لذلك كان من المتوقع أن يعكس هذا الأمر في الوضع الاقتصادي لجميع الإسرائيليين، إلا أن متوسط الأجور تقريبا لم يتغير.

والمعطيات المتوفرة على المدى الطويل، والتي رُودت بها مؤسسة التأمين الوطني، تشير إلى أنه منذ حوالي ٢٥ عاما، خاصة منذ انتهاء الانتفاضة الثانية، لم تصب النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بزيادة موازية في الأجر الحقيقي. وفي العام ٢٠١٤ أصبحت الفجوة بينهما أكبر من أي وقت مضى.

وأشار التقرير إلى نتائج أخرى، منها:

١. ثمار النمو، وبدلا من أن تتغلغل نحو الأسفل كما يدعي قادة السوق، تتغلغل، على نحو غير طبيعي، نحو الأعلى. ٢. حفصة المشغلين في "كعكة" الدخل القومي ارتفعت في العقد الأخير (٢٠٠٤-٢٠١٤) من ١٤٪ إلى ١٧٪، وذلك على حساب العمال، الذين انخفضت حصتهم من ٦١٪ إلى ٥٧٪. وأجر الموظفين الكبار ارتفع بشكل ملحوظ، فقد بلغ متوسط تكلفة أجر

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي